مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط

برنامج
2026-2025

المحتويات

رسالة مدير المركز 4

رسالة المركز 5

فريق العمل بالمركز 6

الحوكمة 7

جدول التدريب 2026/2025 8

وصف الدورات التدريبية 10

الاعتبارات والتحديات القانونية لوحدات الاستخبارات المالية وجهات إنفاذ القانون في مكافحة تمويل الإرهاب وانتشار التسلح: منظور مجلس التعاون الخليجي (CFT) 10

دورة تدريبية مشتركة بين مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط حول تقييم تطبيق المعايير الدولية للصيرفة الإسلامية (ISIB) 11

إدارة الاستثمار العام المراعية للاعتبارات المناخية (PIM) 12

تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDS) 12

اتفاقية الزراعة للبلدان العربية والشرق الأوسط (AGR) 13

أسس علم السلوك في السياسة العامة (BSPP) 14

احصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – المستوى المتوسط (BPIIPS-M) 14

المعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: من منظور رقابي (IFRS 9) 15

الرقابة المصرفية المستندة على المخاطر (RBS) 16

إحصاءات دين القطاع العام (PSDS) 17

تقييم الأثر عملياً: تدريب للقطاع الصحي (HS) 18

الإحصاءات النقدية والمالية – المستوى المتوسط (MFS-M) 19

تعزيز استيعاب مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح (AML) 19

عدم المساواة بين الجنسين والاقتصاد الكلي (GM) 20

الضرائب وتعبئة الإيرادات المحلية (TDRM) 21

التنبؤ والتحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (MFA) 22

تصميم سياسات إضفاء الطابع الرسمي على الوظائف والأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (PJB) 22

استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارات الجمركية (AICA) 23

إعادة تحديد أساس إجمالي الناتج المحلي ونظام الحسابات القومية نسخة عام 2025 (GDP) 24

اختبار الضغوط الكلية: تحليل مخاطر الملاءة (MST) 25

برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي (FPP) 25

تقييم الضمانات الوقائية في البنوك المركزية (SAC) 26

إعادة النظر في سياسات المالية العامة: مواجهة عدم المساواة والفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (FP-MENA) 27

العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDC) 27
استدامة المالية العامة (FS) 28
المؤشرات عالية التواتر للنشاط الاقتصادي (IEA) 29
تقدير تكلفة دورة الحياة واستخدام المعايير المُقَدَّرة في مشتريات مشروعات البنية التحتية (LCC) 29
النمو الشامل (IG) 30
تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي (MCC) 31
الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة الدين العام (LIDM) 31
إحصاءات مالية الحكومة – المفاهيم الأساسية (GFS-F) 32
العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية: الاعتبارات الأولية (CBDC) 32
إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRC) 33
انعكاس التحول الرقمي على إحصاءات القطاع المالي (RDFSS) 34
تطبيق الذكاء الاصطناعي في الإدارة المالية العامة (AIPFM) 35
الرقابة على القطاع المالي (FSS) 35
التنبؤ الآني (NWC) 36
إصلاح نظم دعم الوقود (RFS) 37
التمويل الصحي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الأدلة والسياسة والإصلاح (EPR) 37
إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها (BR) 38
تحليل سياسة المالية العامة (FPA) 39
تصميم الحماية الاجتماعية وتطبيقها (SPDIP) 40
سياسات القطاع المالي (FSP) 40
الشراء العمومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (PPM) 41
السياسة النقدية (MP) 42
تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (WEO) 43

دورات التدريب بحسب الموضوعات الرئيسية 44

قصص نجاح المركز 46

وماذا بعد التدريب؟ 48

الترتيبات الإدارية 50

الاتصال 52

رسالة مدير المركز

يسرني أن أقدم لكم برنامج التدريب السنوي (من مايو 2025 إلى إبريل 2026) لمركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط. عمل مركزنا لأكثر من عقد من الزمان على تدريب القادة من المسؤولين في البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية الاثنين والعشرين ودفعهم قدماً، بهدف بناء قدراتهم وتحسين جودة عملية صنع السياسات الاقتصادية، لتحقيق رؤيتنا الأساسية للرفع من جودة حياة السكان في المنطقة.

لقد أصبح لدور المركز أهمية قصوى في الوقت الحالي، حيث تواجه بلدان المنطقة تحديات اقتصادية في ظل وضع سياسي مشوب بعدم اليقين وصراعات إقليمية مستمرة، مما يؤكد على الضرورة الحتمية لبناء القدرات بصورة مستهدفة ومرنة وبأعلى جودة.

ويغطي البرنامج التدريبي للعام المالي الحالي مجموعة متنوعة من الموضوعات في مجالات الاقتصاد الكلي، والمالية العامة، والنقد، والمالية، والإحصاء، ومسائل قانونية، إلى جانب الموضوعات التي تتعلق بعناصر الاقتصاد الكلي الأساسية المرتبطة بالحوكمة، والنمو الشامل والعملات الرقمية. ويقدم برنامج هذا العام مجموعة من التدريبات المخصصة لكبار المسؤولين (التي يطلق عليها "برامج المدراء التنفيذيين") وللبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، مما يعكس أنشطة المركز المصممة خصيصاً للاستجابة لاحتياجات تنمية القدرات المتغيرة في المنطقة.

يُقَدَّمُ البرنامج حضورياً، مع التحاق بعض المشاركين المختارين افتراضياً عند الحاجة، علماً بأن المركز مجهز لتقديم دورات هجينة (تجمع بين الحضور الشخصي والافتراضي). كما يستخدم المركز طرقاً مبتكرة لتقديم الدورات بهدف تعزيز تأثير التدريبات ووصولها للجميع، بما في ذلك الدورات الإلكترونية المسجلة مسبقاً، والمحتوى التفاعلي عبر الإنترنت، والتعلم من النظراء. ويقدم الدورات التدريبية مجموعة من خبراء صندوق النقد الدولي ومستشارون دوليون وخبراء من المنظمات الشريكة. ويتم تصميم البرنامج التدريبي بالتشاور الوثيق مع مدراء التدريب في البلدان العربية وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي. كما يستفيد برنامجنا من التعاون مع شركائنا الذين نعمل معهم منذ فترة طويلة، بما فيهم صندوق النقد العربي، وبنك المغرب، والمركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وانضم إليهم مؤخراً مركز الخدمات المالية الإسلامية. ونود أن نُعبر عن امتناننا لحكومة دولة الكويت لاستضافتها للمركز، والهيئة العامة للاستثمار لدعمها المتواصل.

ونتطلع إلى مواصلة المشاركة مع جميع البلدان الأعضاء للاستجابة لاحتياجات المنطقة المتغيرة، مع تنقيح مناهجنا التدريبية، والتوسع في الوصول إلى المشاركين حسب الحاجة، والالتزام بالقيم الراسخة للمركز وهي مراعاة الشمول والمساواة بين الجنسين. وسننشر خلال هذا العام، بدعم من مدراء التدريب، قصص النجاح الجديدة التي تلقي الضوء على أثر برامجنا التدريبية وما حققته. وسنعمل على المحافظة على دور المركز وتعزيزه ليظل مركز التميز في المنطقة لتنمية القدرات، وضمان تقديم أفضل تجربة تعليمية والحفاظ على ردود الفعل الإيجابية لعمليات المركز.

نتطلع إلى مشاركتكم في أنشطتنا التدريبية وفي فعالياتنا ونرحب بتلقي ملاحظاتكم حول برنامج المركز، التي يمكن إرسالها من خلال موقعنا www.cef.imf.org المتاح باللغتين الإنجليزية والعربية، أو من خلال البريد الإلكتروني على العنوان التالي: cefmgmt@imf.org.

د. باولو دروموند

مدير مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط

رسالة المركز

1 . مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط **هو مركز إقليمي تابع لصندوق النقد الدولي يستهدف البلدان الاثنين والعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية وتستضيفه وتموله دولة الكويت**. ويمثل المركز جزءاً من الشبكة العالمية لصندوق النقد الدولي للمراكز الإقليمية لتنمية القدرات، المتكونة من سبعة عشر مركزاً. وقد بدأ المركز مزاولة نشاطه في 2011 وتم افتتاحه رسمياً في 2014.

2 . **رؤيتنا:** يُقدم المركز دورات تدريبية في مجال الاقتصاد ويساهم في تقدم القادة في كل بلد من البلدان الأعضاء من خلال بناء قدراتهم في مجال وضع السياسات الاقتصادية ورفع جودتها، وتحقيق التميز في الاقتصاد الكلي والتمويل، وصولاً لرفع جودة حياة الشعوب في المنطقة.

3. **رسالتنا:** يقدم المركز دورات تدريبية عملية في مجال الاقتصاد موجهة للسياسات لمساعدة البلدان الأعضاء على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والفنية. ويتمثل هدفنا الشامل في دعم البلدان في سعيها لتصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والمالية الضرورية لمواجهة التحديات الاقتصادية وتعزيز النمو المرتفع والمستدام والشامل. كما ينظم المركز مؤتمرات ومنتديات لمناقشة أحدث موضوعات ومستجدات السياسات.

4 . يغطي المركز **مجموعة متنوعة من البلدان**، تشمل بلداناً غنية بالموارد الطبيعية ومصدرة للنفط واقتصادات متوسطة الدخل واقتصادات صاعدة وبلداناً منخفضة الدخل ودولاً هشة. ويهدف البرنامج التدريبي للمركز إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لمختلف المجموعات الفرعية للبلدان الأعضاء، والتي يصنف الصندوق أكثر من ثلثها كبلدان هشة ومتأثرة بالصراعات.

5 . يتعاون المركز مع **شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف** ومع السلطات في المنطقة. ومن شركاء المركز نذكر صندوق النقد العربي (AMF)، وبنك المغرب (BAM)، والمركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي (METAC)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، والبنك الدولي (WB)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO).

6. يتبع المركز **نهجًا إقليميًا في تنمية القدرات** لتكييف الدعم بما يلائم الأولويات الإقليمية، ولذلك يتعاون المركز تعاونًا وثيقًا مع الأطراف المعنية على الصعيد الميداني، ويحرص على موائمة برنامجه التدريبي مع احتياجات السياسات لدى البلدان الأعضاء، ويدعم التعلم بين النظراء. وقد أضاف تقديم هذه التدريبات على المستوى الإقليمي مجموعة من المميزات من ناحية تبادل الخبرات بين البلدان، وبناء شبكة من خريجي دورات المركز من البلدان المختلفة لما لهم من قيمة كبرى في تطوير المناهج الإقليمية لمعالجة القضايا المشتركة.

تم تنظيم اجتماع مدراء التدريب، الذي يعقد كل سنتين، في المركز يومي ٢٨ و٢٩ يناير ٢٠٢٥ .

فريق العمل بالمركز

من اليسار إلى اليمين، الصف الأمامي:

باسل عوض (محلل اقتصادي)، عذوب الماجد (منسق دورات)، زهير السهلي (اقتصادي أول)، رجاء البحيصي (مدير المكتب)، معز السويسي (نائب مدير المركز)، باولو دروموند (مدير المركز)، حنان بلحاج (اقتصادي أول)، رشيد السبيع (اقتصادي أول)، نسرين لطفي (مسؤول مالي)، أحمد الدوسري (محلل اقتصادي).

من اليسار إلى اليمين، الصف الثاني:

شيخة السليمان (منسق دورات)، سونيل جورج (مسؤول أول نظم المعلومات)، رشا العسكري (منسق أول شؤون إدارية وموارد البشرية)، ماريان نهرا (مترجم فوري / تحريري)، سامية السيد (مترجم فوري / تحريري)، نوف أبل (منسق دورات)، عاليه الدعيج (مسؤول برامج)، نوره الخليفه (منسق دورات)، حسام أبو الفتوح (مترجم فوري / تحريري).

من اليسار إلى اليمين، الصف الخلفي:

جاسم السعدون (طاقم الأمن – شركة الشاهين للمقاولات الفنية)، مهند درويش (مسؤول شؤون التواصل)، رنا خليل (منسق إداري)، علي القلاف (مسؤول برامج)، مريم الطريقي (مترجم فوري / تحريري)، حسام عبد الله (مسؤول أول علاقات عامة)، مراد الإسلام (سائق)، سامر السوريخ (مشرف – شركة الشاهين للمقاولات الفنية)، وائل بقطش (مسؤول أول علاقات عامة)، نزار حجاج (مسؤول أول نظم المعلومات)، نواف العنزي (طاقم الأمن – شركة الشاهين للمقاولات الفنية).

الحوكمـــة

يسترشد مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط في أعماله باللجنة التوجيهية، وتضمن الأمانة التي يرأسها مدير المركز تدفق المعلومات بانتظام على مدار السنة، والتشاور بشكل غير رسمي مع اللجنة التوجيهية إذا لزم الأمر.

ودور اللجنة التوجيهية هو التوجيه الاستراتيجي والمساهمة في تحديد أولويات التدريب، بما يشمل اعتماد خطة العمل السنوية الاسترشادية. كما تتابع اللجنة التقدم المحرز حسب خطة العمل، وتلاحظ مستوى الأداء وفقاً للبرنامج طويل الأمد. ولضمان فاعلية التنسيق، تقوم الأمانة بمشاركة البرامج التدريبية والتقارير وتعقيبات المشاركين مع أعضاء اللجنة التوجيهية، ويمكن للجنة طرح مدخلات استراتيجية لمراجعة المناهج بهدف ضمان توافقها مع الاحتياجات التدريبية القائمة والناشئة حديثاً للبلدان المستفيدة.

تتكون اللجنة التوجيهية من عضوين يمثلان صندوق النقد الدولي وعضوين تعينهما دولة الكويت، وتعقد اجتماعاتها سنوياً مع دعوة شركاء التدريب للمشاركة كملاحظين. وقد تقرر اللجنة التوجيهية فتح العضوية لتشمل شركاء التنمية الآخرين والمشاركين في برنامج المركز وفقاً للسلطة التقديرية التي يتمتع بها الأعضاء من دولة الكويت وصندوق النقد الدولي، وتقوم اللجنة بأعمالها بناءً على الإجماع. وإذا ازدادت عضوية اللجنة التوجيهية، ستتخذ اللجنة قراراً قبل تطبيق تلك الزيادة بوضع قواعد للتصويت من عدمه، وتحدد تلك القواعد.

تكوين اللجنة التوجيهية

الأعضاء الأساسيون	دولة الكويت صندوق النقد الدولي
الملاحظون المدعوون	صندوق النقد العربي بنك المغرب المركز الإقليمي للمساعدة الفنية لمنطقة الشرق الأوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البنك الدولي منظمة التجارة العالمية

جدول التدريب 2026/2025

الرقم	تاريخ الدورة	الجهة الراعية	اسم الدورة	رمز الدورة	طريقة الترشيح	رقم الدورة	مدة الدورة	اللغة
1	من 4 إلى 8 مايو 2025	LEG	الاعتبارات والتحديات القانونية لوحدات الاستخبارات المالية وجهات إنفاذ القانون في مكافحة تمويل الإرهاب وانتشار التسلح: منظور مجلس التعاون الخليجي	CFT	TAS	CE25.15	1	E/A
2	من 11 إلى 15 مايو 2025	IFSB-MCM	دورة تدريبية مشتركة بين مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط حول تقييم تطبيق المعايير الدولية للصيرفة الإسلامية	ISIB	TAS	CE25.22	1	E/A
3	من 18 إلى 22 مايو 2025	METAC	إدارة الاستثمار العام المراعية للاعتبارات المناخية	PIM	TAS	CE25.17	1	E/A
4	من 25 مايو إلى 5 يونيو 2025	ICD	تشخيص حالة الاقتصاد الكلي	MDS	TAS	CE25.18	2	E
5	من 26 إلى 28 مايو 2025	WTO	اتفاقية الزراعة للبلدان العربية والشرق الأوسط	AGR	بالدعوة	CE25.105	0.6	E/A
6	من 1 إلى 5 يونيو 2025	WB	أسس علم السلوك في السياسة العامة	BSPP	TAS	CE25.104	1	E/A
7	من 15 إلى 26 يونيو 2025	STA	احصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – المستوى المتوسط	BPIIPS-M	TAS	CE25.19	2	E/A
8	من 16 إلى 19 يونيو 2025	METAC	المعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: من منظور رقابي	IFRS 9	TAS	CE25.20	0.8	E/A
9	من 22 إلى 26 يونيو 2025	MCM	الرقابة المصرفية المستندة على المخاطر	RBS	TAS	CE25.21	1	E/A
10	من 7 إلى 11 سبتمبر 2025	METAC	إحصاءات دين القطاع العام	PSDS	TAS	CE25.23	1	E/A
11	من 15 إلى 18 سبتمبر 2025	WB	تقييم الأثر عملياً: تدريب للقطاع الصحي	HS	TAS	CE25.106	0.8	E/A
12	من 15 إلى 26 سبتمبر 2025	STA-AMF	الإحصاءات النقدية والمالية – المستوى المتوسط	MFS-M	TAS	CE25.24	2	E/A
13	من 21 إلى 25 سبتمبر 2025	LEG	تعزيز استيعاب مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح	AML	TAS	CE25.25	1	E/A
14	من 21 إلى 25 سبتمبر 2025	ICD	عدم المساواة بين الجنسين والاقتصاد الكلي	GM	TAS	CE25.26	1	E
15	من 28 سبتمبر إلى 2 أكتوبر2025	FAD-AMF	الضرائب وتعبئة الإيرادات المحلية	TDRM	TAS	CE25.27	1	E/A
16	من 5 إلى 16 أكتوبر 2025	ICD	التنبؤ والتحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي	MFA	TAS	CE25.28	2	E
17	من 6 إلى 9 أكتوبر 2025	OECD	تصميم سياسات إضفاء الطابع الرسمي على الوظائف والأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	PJB	TAS	CE25.107	0.8	E/A
18	من 13 إلى 16 أكتوبر 2025	METAC	استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارات الجمركية	AICA	TAS	CE25.29	0.8	E/A
19	من 19 إلى 23 أكتوبر 2025	METAC	إعادة تحديد أساس إجمالي الناتج المحلي ونظام الحسابات القومية نسخة عام 2025	GDP	TAS	CE25.30	1	E/A
20	من 19 إلى 23 أكتوبر 2025	MCM	اختبار الضغوط الكلية: تحليل مخاطر الملاءة	MST	TAS	CE25.31	1	E
21	من 20 إلى 31 أكتوبر 2025	ICD-AMF	برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي	FPP	TAS	CE25.32	2	A
22	من 2 إلى 6 نوفمبر 2025	FIN	تقييم الضمانات الوقائية في البنوك المركزية	SAC	TAS	CE25.33	1	E/A
23	من 2 إلى 6 نوفمبر 2025	WB	إعادة النظر في سياسات المالية العامة: مواجهة عدم المساواة والفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	FP-MENA	TAS	CE25.108	1	E/A
24	من 3 إلى 7 نوفمبر 2025	ICD-BAM	العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية	CBDC	TAS	CE25.34	1	E
25	من 9 إلى 20 نوفمبر 2025	ICD	استدامة المالية العامة	FS	TAS	CE25.35	2	E/A
26	من 10 إلى 21 نوفمبر 2025	STA-AMF	المؤشرات عالية التواتر للنشاط الاقتصادي	IEA	TAS	CE25.36	2	E/A
27	من 30 نوفمبر إلى 4 ديسمبر 2025	ICD-MCM	التدريب الأول للمسؤولين التنفيذيين حول قضايا البنك المركزي	CBI	TAS	CE25.37	1	E
28	من 1 إلى 3 ديسمبر 2025	WB	تقدير تكلفة دورة الحياة واستخدام المعايير المُقَدَّرة في مشتريات مشروعات البنية التحتية	LCC	TAS	CE25.110	0.6	E/A
29	من 7 إلى 18 ديسمبر 2025	ICD	النمو الشامل	IG	TAS	CE25.38	2	E/A

الرقم	تاريخ الدورة	الجهة الراعية	اسم الدورة	رمز الدورة	طريقة الترشيح	رقم الدورة	مدة الدورة	اللغة
30	من 8 إلى 19 ديسمبر 2025	ICD-AMF	تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي	MCC	TAS	CE25.39	2	E
31	من 11 إلى 15 يناير 2026	MCM	الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة الدين العام	LIDM	TAS	CE26.01	1	E/A
32	من 12 إلى 23 يناير 2026	STA-AMF	إحصاءات مالية الحكومة – المفاهيم الأساسية	GFS-F	TAS	CE26.03	2	E/A
33	من 18 إلى 22 يناير 2026	MCM	العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية: الاعتبارات الأولية	CBDC	TAS	CE26.04	1	E/A
34	من 18 إلى 22 يناير 2026	ICD	البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات – برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي	FPP-FCS	TAS	CE26.05	1	E/A
35	من 25 يناير إلى 5 فبراير 2026	ICD	إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية	MRC	TAS	CE26.06	2	E/A
36	من 26 إلى 30 يناير 2026	STA-AMF	انعكاس التحول الرقمي على إحصاءات القطاع المالي	RDFSS	TAS	CE26.07	1	E/A
37	من 2 إلى 5 فبراير 2026	FAD	تطبيق الذكاء الاصطناعي في الإدارة المالية العامة	AIPFM	TAS	CE26.08	0.8	E/A
38	من 2 إلى 13 فبراير 2026	ICD-AMF	الرقابة على القطاع المالي	FSS	TAS	CE26.02	2	E
39	من 2 إلى 13 فبراير 2026	ICD-BAM	التنبؤ الآني	NWC	TAS	CE26.09	2	E/A
40	من 8 إلى 12 فبراير 2026	FAD	إصلاح نظم دعم الوقود	RFS	TAS	CE26.10	1	E/A
41	من 8 إلى 12 فبراير 2026	WB	التمويل الصحي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الأدلة والسياسة والإصلاح	EPR	TAS	CE26.100	1	E/A
42	من 29 مارس إلى 2 ابريل 2026	MCM	إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها	BR	TAS	CE26.11	1	E/A
43	من 30 مارس إلى 10 ابريل 2026	ICD-AMF	تحليل سياسة المالية العامة	FPA	TAS	CE26.12	2	A
44	من 5 إلى 9 ابريل 2026	WB	تصميم الحماية الاجتماعية وتطبيقها	SPDIP	TAS	CE26.101	1	E/A
45	من 12 إلى 23 ابريل 2026	ICD	سياسات القطاع المالي	FSP	TAS	CE26.13	2	E
46	من 13 إلى 16 ابريل 2026	OECD	الشراء العمومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	PPM	TAS	CE26.102	0.8	E/A
47	من 13 إلى 24 ابريل 2026	ICD-AMF	السياسة النقدية	MP	TAS	CE26.14	2	E
48	من 19 إلى 23 ابريل 2026	ICD	البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات – تشخيص حالة الاقتصاد الكلي	MDS-FCS	TAS	CE26.15	1	E/A
49	من 26 إلى 30 ابريل 2026	WB	تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	WEO	TAS	CE26.103	1	E/A
50	من 26 إلى 30 ابريل 2026	ICD-FAD	التدريب الثاني للمسؤولين التنفيذيين حول اعتبارات سياسة المالية العامة	FPC	TAS	CE26.16	1	E

TAS نظام التقديم للتدريب

AMF صندوق النقد العربي – أبوظبي– دولة الامارات العربية المتحدة

BAM بنك المغرب – الرباط – المغرب

IMF صندوق النقد الدولي

الاختصارات لأسماء إدارات الصندوق: إدارة المالية (FIN)؛ إدارة شؤون المالية العامة (FAD)؛ معهد تنمية القدرات (ICD)؛ إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية (MCM)؛ إدارة الإحصاءات (STA).

METAC المركز الإقليمي للمساعدة الفنية لمنطقة الشرق الأوسط

OECD منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

WB البنك الدولي

WTO منظمة التجارة العالمية

E = الإنجليزية، A = العربية، E/A = تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

إجادة اللغة المستخدمة في التدريب أو لغة الترجمة الفورية شرط أساسي في جميع الدورات.

ملحوظة: مواعيد الدورات قد تتغير، الرجاء زيارة موقع المركز www.cef.imf.org بصفة دورية للاطلاع على ما يستجد.

وصف الدورات التدريبية

الاعتبارات والتحديات القانونية لوحدات الاستخبارات المالية وجهات إنفاذ القانون في مكافحة تمويل الإرهاب وانتشار التسلح: منظور مجلس التعاون الخليجي (CFT)

المستفيدون المستهدفون: أعضاء وحدات الاستخبارات المالية من المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة، وخبراء العقوبات المالية المستهدفة، والمحققون، والمدعون العامون، والقضاة من مجلس التعاون الخليجي المكلفين بمكافحة الإرهاب أو أنشطة التمويل. يحظى بأولوية الحضور المشاركون الذين لم ينضموا إلى الدورة التدريبية حول أفضل الممارسات لتعزيز فعالية أطر مكافحة تمويل الإرهاب التي عقدت في أكتوبر 2024.

شروط الالتحاق: يُنتَظَر أن يكون المشاركون حاصلين على درجة علمية في القانون أو علم الجريمة أو أن تكون لديهم خبرة في مكافحة تمويل الإرهاب ضمن بيئة قانونية، بما في ذلك الاستخبارات المالية، وإنفاذ القانون، والعقوبات المالية المستهدفة، كما ينبغي أن يكونوا قد عملوا من قبل على قضايا قانونية تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويُفضل أيضًا أن يكونوا ملمين بتوصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) ومنهجيتها.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: يواجه خبراء وحدات الاستخبارات المالية، والعقوبات المالية المستهدفة، وإنفاذ القانون تحديات كبيرة في مكافحة تمويل الإرهاب وانتشار التسلح، ويرجع ذلك أساساً إلى نقص المعرفة والخبرة المتخصصة، حيث يفتقر العديد من المتخصصين القانونيين إلى التدريب المناسب عن الجرائم المالية وتمويل الإرهاب، مما يعيق قدرتهم على التعامل بفعالية مع القضايا المعقدة. علاوة على ذلك، تعاني العديد من الأنظمة القضائية من نقص في الهيكلة والموارد، حيث تفتقر إلى الأدوات والتكنولوجيا والكوادر اللازمة لجمع المعلومات الاستخباراتية وإنفاذ القوانين لمكافحة هذه الجرائم بشكل شامل. كما أن ضعف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية يشكل تحدياً إضافياً، حيث تتطلب المكافحة الفعالة تعاوناً وثيقاً بين أجهزة إنفاذ القانون، والمؤسسات المالية، ووحدات الاستخبارات المالية، والقضاء.

تهدف هذه الدورة إلى تزويد خبراء وحدات الاستخبارات المالية، والعقوبات المالية المستهدفة، وإنفاذ القانون في مجلس التعاون الخليجي بمجموعة من الأدوات لفهم مخاطر تمويل الإرهاب وتصنيفاتها، وتحويل الاستخبارات المالية إلى أدلة قابلة للاستخدام لضمان نجاح الملاحقة القضائية وإصدار الأحكام المناسبة في قضايا تمويل الإرهاب.

تغطي الدورة المجالات التالية:

- فهم مخاطر تمويل الإرهاب وأنشطته ووضع أولويات السياسات.
- تحديد حالات تمويل الإرهاب استباقياً، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وإجراء التحقيقات، والملاحقة القضائية.
- فعالية إجراءات الملاحقة وإصدار الأحكام في قضايا تمويل الإرهاب.
- تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وانتشار التسلح بفعالية وفي الوقت المناسب.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم المخاطر والتهديدات ونقاط الضعف في سياق تقييم مخاطر مكافحة الإرهاب وانتشار التسلح وسبل تخفيفها من منظور قانوني.
- تحديد الحلول العملية للتحقيق في أنشطة مكافحة الإرهاب وانتشار التسلح وتعطيلها من منظور قانوني.
- فهم أهمية جمع الاستخبارات المالية ونشرها ودورها الجوهري في مكافحة الإرهاب وانتشار التسلح وتقدير أهميتها الاستراتيجية.

دورة تدريبية مشتركة بين مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط حول تقييم تطبيق المعايير الدولية للصيرفة الإسلامية (ISIB)

المستفيدون المستهدفون: صُممت هذه الدورة للعاملين في هيئات التنظيم والرقابة المصرفية اللذين لا تقل خبرتهم في هذا المجال عن 5 سنوات، على أن يكونوا من المعنيين بأنشطة التنظيم والرقابة المصرفية، والتفتيش المصرفي، وإدارة المخاطر، والرقابة على القطاع المالي.

شروط الالتحاق: ينبغي أن يكون المشاركون على دراية بمبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة ويُعتبر الإلمام بمعايير الصيرفة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ميزةً إضافية.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبةً بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: يوفر البرنامج التدريبي للمشاركين أساسًا من المعرفة النظرية والمهارات العملية ويركز على ثلاث مجالات واسعة النطاق كما يلي: استعراض مبادئ بازل الأساسية ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وعملية تقييم المعايير، والمهارات العملية.

1 – مراجعة المعايير الدولية

- مراجعة وتعزيز استيعاب المشاركين لمبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة والمبادئ الأساسية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية المتعلقة باللوائح التنظيمية للتمويل الإسلامي في قطاع الصيرفة والروابط بين مجموعتي المعايير.
- التعرف على منهجيات تقييم تطبيق المعايير.
- استعراض برنامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودور تقييم تطبيق المعايير.

2 – عملية تقييم تطبيق المعايير

- تحديد المعلومات الأساسية ذات الصلة، والتعرف على أفضل الممارسات لجمع البيانات، وتقديم نبذة حول الظروف المؤسسية والاقتصادية الكلية والبنية التحتية للسوق.
- تحليل الشروط المسبقة المطلوبة لتحقيق الرقابة المصرفية الفعالة.

- تقييم كل مبدأ بالتفصيل، بما يشمل وصف نظام التقييم لكل مبدأ على حدة وطريقة التصنيف أو "التقييم" والتعليقات المهمة المتصلة به.
- إعداد تقارير التقييم المنظمة والتفصيلية وجدول الامتثال الذي يلخص نتائج التقييم وخطة العمل الموصي بها.
- التفاعل مع السلطات ونشر النتائج بفعالية بين الأطراف المعنية.

3 – المهارات العملية

- استعراض دراسات الحالة من بين مجموعة مختارة من التقييمات السابقة لبرنامج تقييم القطاع المالي.
- المشاركة في تمرينات عملية لمحاكاة سيناريوهات التقييم الواقعية، مما يسمح للمشاركين بتطبيق معرفتهم في بيئة محكمة.

أهداف الدورة:

أن يصبح من يتطلعون للعمل كمقيمين للاستقرار المالي مستعدين لتولي مسؤولية تقييم استقرار النظم المالية وامتثالها للمعايير الدولية، مع تعزيز استيعابهم للمعايير المصرفية الدولية، واكتسابهم للمهارات العملية اللازمة لإجراء التقييمات وتحديد الثغرات ونشر النتائج بفعالية بما يشمل تلك المتصلة ببرنامج تقييم القطاع المالي. إن هذا التدريب يعمل على إثراء خبرة المقيمين، وكذلك على المساهمة في تحقيق الهدف الإجمالي لتعزيز صلابة نظم التمويل الإسلامي على الصعيد العالمي.

إدارة الاستثمار العام المراعية للاعتبارات المناخية (PIM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا، من وزارات الاقتصاد والمالية والبيئة والبنية التحتية، والمسؤولون في الوزارات المعنية المشاركة في إدارة الاستثمار العام.

شروط الالتحاق: ينتظر أن يكون المشاركون حاصلين على درجة علمية في الاقتصاد أو المالية أو السياسات العامة أو لديهم خبرة عملية في مجال إدارة الاستثمار العام.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبةً بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: يقدم الدورة حضورياً مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بالشراكة مع المركز على مدار خمسة أيام. وستركز الدورة على الاستراتيجيات والأدوات اللازمة لتعزيز حوكمة البنية التحتية وإدارة الاستثمار العام، بما في ذلك تقييم إدارة الاستثمار العام والوحدة الخاصة بالمناخ، وذلك من أجل تمكين المشاركين من تقييم التحديات في هذا المجال في بلدانهم، وتحديد الحلول الممكنة لدعم مؤسسات إدارة الاستثمار العام. وسيشمل النهج المتبع في الدورة مزيجاً من المحاضرات، والعروض القُطرية، وتمرين لإعداد برنامج إصلاح لمعالجة تحديات معيّنة في إدارة الاستثمار العام. يُتوقع من المشاركين أن يساهموا بنشاط في العروض الخاصة بممارسات البلدان وفي التمارين العملية حيث يمثل التعلم من النظراء عنصراً رئيسياً في هذه الدورة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم التحديات الحالية التي تواجه إدارة الاستثمار العام وتحديد الاحتياجات اللازمة للقيام بإصلاحات في هذا المجال في بلدانهم.
- فهم الأدوار والمسؤوليات المؤسسية الرئيسية، وترتيبات التنسيق بين وحدات إدارة الاستثمار العام ووحدات الموازنة وتكنولوجيا المعلومات، خلال مراحل التخطيط والتقييم والاختيار وإعداد الموازنة في عملية إدارة الاستثمار العام.
- التعرف بإيجاز على استراتيجيات وأدوات تعزيز إدارة الاستثمار العام والممارسات الفضلى في المنطقة وعلى الصعيد العالمي.
- فهم الأهداف والأدوات والتحديات الخاصة بإدماج اعتبارات تغير المناخ في دورة البنية التحتية.

وللاطلاع على معلومات إضافية حول محتوى هذه الدورة التدريبية، يرجى توجيه استفساراتكم إلى السيدة أمرا سردانوفيتش، مستشار إدارة المالية العامة في مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط على البريد الإلكتروني: asrdanovic@imf.org

تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من المستويات الإدارية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية أو الاقتصاد الذين يشاركون مباشرة في تشخيص حالة الاقتصاد الكلي وإعداد التوقعات.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وأن يتقنوا استخدام تطبيقات برمجيات "مايكروسوفت اكسل". ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي (FPP.1x) أو الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDSx).

اللغة المستخدمة: تقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية فقط. ونظراً للطبيعة الفنية للدورة التدريبية، يشترط إتقان اللغة الإنجليزية.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة إلى تعزيز قدرة المشاركين على إجراء تقييم شامل للوضع الاقتصادي الكلي في بلد ما، بما في ذلك الحالة الراهنة للاقتصاد، وموقف سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، والاستقرار المالي، واختلالات سعر الصرف، ومواطن الخطر في القطاعات المختلفة، وآفاق الاقتصاد في الأجل المتوسط، وخاصة استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي.

وتؤكد الدورة على أهمية الأدوات العملية المستخدمة في التحليل الاقتصادي الكلي اليومي وتستند إلى دراسات حالة وثيقة الصلة بالمنطقة التي تقدم فيها الدورة لتوضيح كيفية تطبيق هذه الأدوات وبيان كيفية استخدامها كأحد المدخلات في عملية صنع السياسات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل الناتج الممكن وحساب فجوات الناتج، وتشخيص حالة آفاق الاقتصاد.

- تقييم موقف سياسات المالية العامة، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، والسياسة المالية الحالية.
- تقييم الروابط المالية الكلية، بوسائل منها تحليل مؤشرات السلامة في القطاع المالي.
- تقييم آفاق الاقتصاد متوسطة الأجل، ولا سيما القدرة على الاستمرار في تحمل الدين العام والخارجي.
- تحديد المخاطر ومواطن الضعف الاقتصادية الخارجية والداخلية المحتملة أمام النمو الاقتصادي وتحديد السياسات لمعالجتها.

اتفاقية الزراعة للبلدان العربية والشرق الأوسط (AGR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من المعنيين بمجال الزراعة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن يتمتع المشاركون بخبرة في مجال الزراعة وأن تكون مسؤولياتهم الوظيفية الحالية ذات صلة مباشرة بهذا المجال.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبةً بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: صُممت الدورة لتيسير المشاركة الأكثر فعالية للبلدان العربية وبلدان الشرق الأوسط في أعمال منظمة التجارة العالمية المتصلة بالزراعة وستقدم لمحة عامة عن النقاشات الجارية في منظمة التجارة العالمية المتعلقة باتفاقية الزراعة. سيشمل برنامج الدورة محاضرات وتمارين عملية مع توفير مادة تدريبية أعدتها الأمانة العامة للمنظمة قد تشمل مساهمات المنظمات العالمية الأخرى ذات الصلة بنفس المجال حسب توفرها. كما سيساهم المشاركون مباشرة في البرنامج من خلال تمارين مشاركة الخبرات.

للاطلاع على معلومات إضافية حول محتوى دورات منظمة التجارة العالمية التي تعقد في المركز وحول القبول فيها، يرجى توجيه استفساراتكم إلى السيدة مريم فال على البريد الإلكتروني: marieme.fall@wto.org

أسس علم السلوك في السياسة العامة (BSPP)

المستفيدون المستهدفون: صُممت هذه الدورة لصناع السياسات ولممثلي الوزارات المعنية من المستويات العليا المهتمين بالاستفادة من علم السلوك لتحسين السياسات والبرامج والتواصل. ينبغي أن يكون المشاركون معنيين بالتغيير المؤسسي ويرغبون في استكشاف نهج ابتكارية وقائمة على الأدلة من أجل مواجهة التحديات في مجال السياسات.

شروط الالتحاق: لا تُشترط أي معرفة مسبقة بعلم السلوك، وإنما يتم التركيز على الانفتاح على التعلم وعلى تطبيق نهج جديدة لتعزيز فعالية السياسات.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبةً بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: أصبح صناع السياسات يعتمدون بشكل متزايد على علم السلوك للتصدي للتحديات المعقدة والمستمرة في مجال السياسات، إذ عادة ما تتجاهل السياسات التقليدية العوامل السياقية والنفسية والاجتماعية التي تشكل عملية صنع القرار البشري. ويتجاوز النهج المستند الى علم السلوك الحوافز الاقتصادية واللوائح التنظيمية ليأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الخفية والقوية الكامنة في النظم البيروقراطية والتكنولوجيا وتقديم الخدمات في الاعتبار، وهي عوامل يمكن أن تؤدي إلى نجاح البرامج التنموية أو إلى فشلها، خاصة في السياقات ذات الدخل المنخفض.

ستُقدم هذه الدورة للمشاركين أدوات عملية لتشخيص الحواجز السلوكية وتصميم تدخلات فعالة وتنفيذ سياسات وبرامج تستنير بعلم السلوك. وسيقوم المشاركون، من خلال الأنشطة التفاعلية والعملية، بتطبيق الرؤى السلوكية على التحديات الواقعية في مجال السياسات، حيث سيتمكنون مما يلي:

- تحديد التحيزات الإدراكية وفِخاخ القرار التي تؤثر على صناع السياسات والأشخاص الذين يخدمونهم.
- تحسين تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والخدمات.
- تطوير حلول ذات تكلفة منخفضة وأثر عال لتحسين نتائج السياسات.

يقدم هذه الدورة مجموعة من خبراء البنك الدولي من فريق "وحدة الذهن والسلوك والتنمية". وسيشاركون تجاربهم الواسعة في مجال تطبيق الرؤى السلوكية عند تصميم وتنفيذ السياسات في مختلف القطاعات.

وللاطلاع على معلومات إضافية حول محتوى هذه الدورة التدريبية، يرجى توجيه استفساراتكم إلى البريد الالكتروني: eMBeD@worldbank.org

إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – المستوى المتوسط (BPIIPS-M)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون عن إعداد إحصاءات القطاع الخارجي (إحصاءات ميزان المدفوعات أو وضع الاستثمار الدولي)، المطّلعون على منهجية دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، النسخة السادسة (BPM6).

شروط الالتحاق: يتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة علمية في الاقتصاد أو الإحصاء، ولديهم خبرة لا تقل عن سنتين في مجال إعداد الإحصاءات، أو أن يكونوا قد استكملوا دورة إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبةً بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تستهدف هذه الدورة، التي تُقدمها إدارة الإحصاءات بالصندوق، معدي الإحصاءات المطلعين على إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات أو وضع الاستثمار الدولي أو تحليلها، وتهدف إلى توفير فهم عميق للمشاركين حول المفاهيم ومصادر البيانات وأساليب إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وكيفية تطبيقها لمعالجة القضايا المنهجية المعقدة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورة لا تغطي المفاهيم الأساسية المتعلقة بميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، فنظراً إلى كونها من المستوى المتوسط، وينتظر أن يكون المشاركون على دراية بالمفاهيم الأساسية ذات الصلة. وستشرح الدورة بالتفصيل المواضيع التي يتطرق إليها التحديث الجاري لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، النسخة السادسة (BPM6).

وتتكون الدورة من سلسلة من المحاضرات والحلقات التطبيقية التي تحلل الحالات القُطرية المختلفة بالارتكاز على مكون بيانات قوي فضلاً عن التركيز على تعزيز التعلم من الأقران وتبادل الخبرات. وإدراكاً منا لتحديات إعداد البيانات في المجالات الناشئة التي تهم المستخدمون، تسلط الدورة الضوء على موضوعات محددة، كتقدير حجم الأنشطة غير الرسمية العابرة للحدود ومعاملة الكيانات ذات الأغراض الخاصة. وتبحث الدورة كذلك الموضوعات والتحديات الناشئة عن التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ويمكن بالتالي للمشاركين مناقشة كيفية تأثيرها على عملهم. وأخيراً، سيتم العمل على تمارين محددة لدمج إعداد البيانات مع عمليات صندوق النقد الدولي للمراقبة وتقديم المشورة السياسية، ولاستعراض الاستخدامات التحليلية لإحصاءات القطاع الخارجي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق المعارف المكتسبة في التعامل مع المسائل المنهجية المعقدة المتصلة بإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
- وصف المواضيع ذات الأولوية التي يتطرق إليها التحديث الجاري لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، النسخة السادسة (BPM6).
- تحديد مصادر البيانات الممكنة وأساليب الإعداد التي يتعين استخدامها لتحسين تغطية الأنشطة الناشئة عن العولمة على مستوى إحصاءات الخارجي.
- وصف الاستخدامات التحليلية لإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

المعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: من منظور رقابي (IFRS 9)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بأعمال الرقابة المصرفية.

شروط الالتحاق: ينتظر أن يكون المشاركون ضالعين في أعمال الرقابة المصرفية وعلى إلمام بمسائل التنظيم والرقابة المصرفية.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة الإقليمية، التي يقدمها مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط بالتعاون مع مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، إلى بناء قدرات الجهات الرقابية المصرفية على إرساء الحد الأدنى من التوقعات الرقابية، وتوجيه البنوك في عملية إنشاء أطر عمل

متينة وشاملة لتقدير المستوى المناسب من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية والحفاظ على هذه الأطر، وتطبيق عمليات الفحص الرقابي الداخلي لتقييم كفاية تلك الأطر. ولتحقيق

ذلك الهدف، ستغطي الدورة جوانب مختلفة من المعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) ومنهج تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي يستخدم لتقدير مخصصات الخسائر الائتمانية. ومن بين هذه الجوانب، سيتم التركيز بشكل خاص على تصنيف الأدوات المالية ومراحل تصنيفها، والتعريفات الرئيسية والشائعة، وتطوير نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وإدارته وتقييمه رقابياً، والمناهج التنظيمية والمحاسبية لتوفير المخصصات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تصنيف الأدوات المالية بناءً على المعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتقييم معايير البنوك لمراحل تقييم تصنيف تلك الأدوات.
- وصف دور الحوكمة والرقابة في اعتماد إطار فعال لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- فهم دور الجهات الرقابية في تطبيق البنوك للمعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- إرساء الحد الأدنى من التوقعات الرقابية للبنوك لتنفيذ الأطر الخاصة بها لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والحفاظ على هذه الأطر.
- تحديد المكونات الرئيسية للأطر الفعالة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتحقق من هذه المكونات.
- فهم كيفية معالجة المفارقات في الخسائر الائتمانية المتوقعة كالتساهل الائتماني، أو الأدوات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الشراء أو الإنشاء، والأصول المتعثرة الأخرى، في الفترات العصيبة اقتصاديًا.
- التعلم من تجارب البلدان الأخرى وتحديات التنفيذ التي واجهتها.

وللاطلاع على معلومات إضافية حول محتوى هذه الدورة التدريبية، يرجى توجيه استفساراتكم إلى السيدة نعمت هنتاس، استشاري التنظيم والرقابة المصرفية في مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC) على البريد الإلكتروني: nhantas@imf.org

الرقابة المصرفية المستندة إلى المخاطر (RBS)

المستفيدون المستهدفون: مسؤولو الرقابة المصرفية في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا.

شروط الالتحاق: ينبغي أن يكون المشاركون من المعنيين بالتنظيم والرقابة الاحترازية الكلية في المؤسسات المصرفية.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبةً بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التدريبية الإقليمية، التي يقدمها المركز وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية (قسم الرقابة والتنظيم المالي بصندوق النقد الدولي)، إلى تعزيز قدرات المسؤولين عن الرقابة المصرفية على تنفيذ منهج الرقابة المستندة إلى المخاطر بموجب المعايير الدولية للقطاع المصرفي. وتطرح الدورة في البداية المنهج المفاهيمي للرقابة المصرفية المستندة إلى المخاطر، مع مناقشة التحديات الملموسة التي تواجه تطبيقه الفعال في اللوائح التنظيمية الاحترازية وعمليات الرقابة. ثم تعرض التوجيهات المنهجية لتقييم هيكل المخاطر لبنك محدد من أجل اتخاذ قرارات بشأن الأولويات الرقابية المخصصة لذلك البنك وتدابير التدخل المبكر لمعالجة مواطن الضعف المحددة. كما تُقدم الدورة، من خلال مزيج من المحاضرات ودراسات الحالة العملية والمناقشات التفاعلية، توجيهات لتقييم السلامة المالية للبنوك باستخدام المنهج المستند إلى المخاطر، مع تسليط الضوء على أطر الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر والمخاطر المالية الرئيسية (بالتركيز على مخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية)، مع الاستفادة من نماذج التصنيف الرقابي للبنوك لغايات التوضيح.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم أهمية ومنهجية الرقابة المصرفية المستندة إلى المخاطر.

- تقييم هيكل المخاطر لبنك ما باستخدام المنهج المستند إلى المخاطر من شأنه أن يؤدي إلى الكشف المبكر عن أهم المخاطر الملموسة.
- تحديد الإجراءات الرقابية الوقائية والتصحيحية المناسبة، التي تهدف إلى معالجة مواطن الضعف المُحددة في كل بنك.
- دمج المنهج المستند إلى المخاطر في الأهداف الرقابية، وخطط العمل، والنظم، والعمليات الخاصة بالسلطات المعنية.

وللاطلاع على معلومات إضافية حول محتوى هذه الدورة التدريبية، يرجى توجيه استفساراتكم إلى السيد ألكسيس بوهر، خبير أول القطاع المالي، قسم الرقابة والتنظيم المالي في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، على البريد الإلكتروني: aboher@imf.org

إحصاءات دين القطاع العام (PSDS)

المستفيدون المستهدفون: العاملون في مجال إعداد إحصاءات دين القطاع العام وتحليلها في الوزارات/الهيئات المسؤولة عن الدين الرسمي للقطاع العام.

شروط الالتحاق: يُنتظر من المشاركين أن يكونوا حاصلين على درجة جامعية في مجال الاقتصاد أو الإحصاء أو أن يتمتعوا بخبرة معادلة.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تُغطي هذه الدورة التدريبية أسس إعداد إحصاءات دين القطاع العام الشاملة ونشرها، التي يستفيد منها صناع السياسات ومتخذو القرار بالإضافة إلى المستخدمين الآخرين. وتعرض الدورة الإطار الإحصائي المفاهيمي لإعداد إحصاءات دين القطاع العام كما ورد في "إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها لعام 2011"، في سياق إطار إحصاءات مالية الحكومة، المُتوائم مع الأطر الأخرى لإحصاءات الاقتصاد الكلي. كما تتناول هذه الدورة المفاهيم والتعريفات والتصنيفات الأساسية، إلى جانب قواعد المحاسبة الرئيسية (بما في ذلك التقييم والتوحيد) ذات الصلة بإعداد إحصاءات دين القطاع العام.

وتناقش الدورة أيضًا الأدوات الموصى باعتمادها والتغطية المؤسسية اللازمة لإعداد إحصاءات شاملة وقابلة للمقارنة دوليًا. كما تستعرض تأثير بعض المسائل المتعلقة بالديون على هذه الإحصاءات، مثل تحمل الدين، والإعفاء منه، وإعادة الإقراض، والتأجير التمويلي، وعمليات الإنقاذ المالي. وأخيرًا، تتناول الدورة اعتبارات مهمة لإعداد إحصاءات دين القطاع العام، بما في ذلك

تحديد الإحصاءات التي يجب إعدادها ونشرها، وإرشادات صندوق النقد الدولي ومعاييره بشأن نشر هذه الإحصاءات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- استيعاب المفاهيم الأساسية لإحصاءات دين القطاع العام وتصنيفاتها.
- تحديد مصادر البيانات والتحقق من صحتها.
- إدراك مدى توافق الدين العام مع إطار إحصاءات مالية الحكومة.
- اكتساب معرفة بقواعد المحاسبة الأساسية.
- فهم هيكلية وأساليب إعداد التقارير ورفعها إلى قواعد البيانات الدولية.

للحصول على معلومات إضافية حول محتوى هذه الدورة التدريبية، يرجى توجيه استفساراتكم إلى السيد أمير هادزيومراغيتش، مستشار إحصاءات مالية الحكومة وإحصاءات دين القطاع العام في مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (ميتاك) على البريد الإلكتروني: ahadziomeragic@imf.org

تقييم الأثر عملياً: تدريب للقطاع الصحي (HS)

المستفيدون المستهدفون: صُممت هذه الدورة خصيصاً للمسؤولين الحكوميين المتخصصين في الجوانب الفنية وللمعنيين بالقطاع الصحي، ممن يشاركون في تصميم البرامج والسياسات الصحية أو تنفيذها أو تقييمها. وهذه الدورة مثالية للمبتدئين في مجال تقييم الأثر أو للراغبين في تعزيز معرفتهم الأساسية بهذا المجال.

شروط الالتحاق: ينتظر أن يكون المشاركون من المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة، من ممثلي وزارات الصحة وهيئات التأمين الصحي، وهيئات الصحة العامة، وشركاء التنمية الداعمين لبرامج القطاع الصحي، كما ينتظر أن يكونوا من الحاصلين على درجة علمية متقدمة في علم الاقتصاد الصحي، أو الصحة العامة، أو ما يعادل ذلك، وممن يتمتعون بمهارات التحليل الكمي الجيدة.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: كثيراً ما تفشل البرامج الصحية في العديد من البلدان في تحقيق نتائجها المرجوة بسبب الأدلة المحدودة حول ما نجح من بينها، ولصالح من، وفي ظل أي ظروف. ويعالج تقييم الأثر هذه الفجوة من خلال استخدام طرق دقيقة لتقييم التأثيرات السببية للسياسات والبرامج والتدخلات في القطاع الصحي، كما يزوّد صناع السياسات ومديري البرامج برؤى تستند إلى الأدلة لاستخدامها في تصميم الاستراتيجيات الفعالة، وتوزيع الموارد بكفاءة، وتحسين المخرجات الصحية.

تعرض هذه الدورة للمشاركين مقدمة شاملة وعملية حول مبادئ تقييم أثر البرامج والسياسات الصحية، وتركز على التطبيقات العملية، وتعالج التحديات الخاصة بتقييم البرامج الصحية في سياقات متنوعة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحصيل فهم معمق للمبادئ الرئيسية لتقييم الأثر، بما في ذلك السببية، والوقائع المضادة، والتمييز بين الارتباط والسببية.
- استكشاف تصميمات تقييم الأثر المتنوعة، بما في ذلك التجارب العشوائية المضبوطة والطرق شبه التجريبية، من أجل تقييم فعالية السياسات والبرامج الصحية.
- اكتساب مهارات عملية في مجال تصميم وتنفيذ تقييمات الأثر المخصصة لتحديات وقيود قطاع الصحة.
- الاطلاع على أفضل الممارسات في مجال جمع البيانات، والإدارة، واختيار المؤشرات في تقييمات البرامج الصحية، مع التركيز على السياقات منخفضة الموارد.
- فهم كيفية ترجمة نتائج تقييم الأثر إلى توصيات بالسياسات القابلة للتنفيذ، من أجل تحسين المخرجات الصحية وتخصيص الموارد.
- إدماج أساليب التقييم الاقتصادي، مثل تحليل كفاءة التكلفة، في تقييمات الأثر من أجل تقييم جدوى البرامج وقابليتها للتوسع.
- تطبيق مفاهيم تقييم الأثر من خلال تمارين عملية، ودراسات حالة، وأمثلة واقعية من التدخلات العالمية في مجال الصحة.

للحصول على معلومات إضافية حول محتوى هذه الدورة التدريبية، يرجى توجيه استفساراتكم إلى السيد/ فولكان شيتينكايا، اقتصادي أول، الصحة والتغذية والسكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على البريد الإلكتروني: vcetinkaya@worldbank.org

الإحصاءات النقدية والمالية – المستوى المتوسط (MFS-M)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية أو الهيئات التنظيمية المالية المعنيون بإعداد الإحصاءات النقدية وتحليلها.

شروط الالتحاق: يُنتظر أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة، كما يوصى باستكمال دورة الإحصاءات النقدية والمالية عبر الإنترنت قبل الانضمام.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة التي تُقدمها إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي الأبعاد المفاهمية والعملية لإعداد الإحصاءات النقدية التي تركز على البنوك المركزية ومؤسسات تلقي الودائع الأخرى المحددة في "دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها" (MFSMCG) نسخة عام 2016. وتناقش هذه الدورة الركائز الأساسية الخاصة بالإحصاءات النقدية والمالية بما فيها مفاهيم الإقامة والقطاعات المؤسسية، وخصائص الأصول والخصوم المالية وأنواعها، والتقييم والمبادئ المحاسبية المتعلقة بإعداد الإحصاءات النقدية. ويتم أيضًا في إطار الدورة تعريف المشاركين بالخصائص المميزة لمؤسسات تلقي الودائع، وأهمها دورها كجهات مصدرة للنقود، فضلاً عن كيفية توحيد الميزانيات العمومية القطاعية لمؤسسات تلقي الودائع وإعادة ترتيبها لاستخلاص العروض التحليلية والمجملات النقدية. ستناقش الدورة كيفية التعامل مع النقود الإلكترونية والعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية في الإحصاءات النقدية والمالية، بالإضافة إلى التعريف بالشركات المالية الأخرى. وتتألف الدورة من محاضرات وتدريبات تركز على الجوانب العملية لإعداد الإحصاءات النقدية للبنوك المركزية ومؤسسات تلقي الودائع الأخرى باستخدام استمارات

الإبلاغ الموحدة (SRFs) واشتقاق المسوحات التحليلية من هذه الاستمارات: مسوحات البنك المركزي ومؤسسات تلقي الودائع الأخرى وشركات الإيداع. كما سيتم التركيز على التعلم من الأقران من خلال تبادل المشاركين لخبرات بلدانهم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم الإطار المفاهيمي الذي يقوم عليه إعداد الإحصاءات النقدية والمالية، مع التركيز على التقسيم القطاعي، وتصنيف الأصول المالية، والتقييم، والإطار المحاسبي.
- إعداد الإحصاءات النقدية (الميزانيات العمومية القطاعية والمسوحات التحليلية) لقطاعات البنوك المركزية ومؤسسات تلقي الودائع الأخرى وشركات الإيداع.
- فهم دور مسح مؤسسات تلقي الودائع والمجملات النقدية والائتمانية الأساسية في دعم تحليل السياسة النقدية.
- فهم كيفية التعامل مع النقود الإلكترونية والعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية في الإحصاءات النقدية والمالية.
- اكتساب فهم أساسي لإعداد الإحصاءات النقدية للشركات المالية الأخرى.

تعزيز استيعاب مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح (AML)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من المستويات الإدارية المبتدئة إلى العليا في وحدات الاستخبارات المالية والجهات الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمحققون وأعضاء النيابة المنوطون بالتحقيق في أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وملاحقتها، وغيرهم من مسؤولي السلطات المعنية بالتقييمات الوطنية أو القطاعية للمخاطر. ويحظى بأولوية المشاركة أعضاء لجان تقييم المخاطر على المستوى القُطري أو المسؤولون عن تقييم المخاطر في السلطات/الهيئات المعنية.

شروط الالتحاق: ينتظر أن يكون لدى المشاركين خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات من العمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعلى دراية بتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

اللغة المستخدمة: تقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تتطلب معايير مجموعة العمل المالي (FATF)[1] من البلدان تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح وتقييمها واستيعابها وتطبيق النهج القائم على المخاطر[2] (أي التأكد من أن تدابير المكافحة أو التخفيف المطبقة تتناسب مع المخاطر المحددة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح). وفي حين تستمر البلدان في مواجهة التحديات لاستيعاب تلك المخاطر بصورة محدثة ومناسبة والحفاظ على مستوى الاستيعاب المطلوب، وضع صندوق النقد الدولي منهجية وأدوات قوية وفعالة لإجراء تقييم المخاطر وتقديم المساعدة الفنية لمساعدة البلدان على تطبيق هذا التقييم واستخدام نتائجه كأساس لوضع سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين تخصيص الموارد لاستهداف المخاطر التي جائت في قمة الأولويات. وخلال السنوات الأخيرة، قام خبراء الصندوق بتعزيز أدوات المساعدة الفنية لتقييم المخاطر الوطنية وصمموا وحدات مخصصة لتغطي أنواع محددة من تقييم المخاطر (مثلاً لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتصلة بالشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية، والمنظمات غير الهادفة للربح، والأصول الافتراضية، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية).

تهدف الدورة تزويد وحدات الاستخبارات المالية[3]، والهيئات الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجهات التحقيق والملاحقة، وغيرهم من السلطات المعنية بالمعلومات اللازمة حول منهجية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح والعمليات والأدوات ذات الصلة بها وأفضل الممارسات في هذا المجال.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- التعرف على الاشتراطات الرئيسية لتقييم المخاطر وفقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي
- تحديد من أين يبدأ تقييم المخاطر وكيفية القيام به
- تحديد التحديات الشائعة التي تواجه البلدان في الوصول إلى استيعاب مناسب للمخاطر والحفاظ على مستوى الاستيعاب المطلوب
- جمع البيانات والتعامل مع نقص المعلومات
- تقييم المخاطر والتهديدات ونقاط الضعف في سياق تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح
- تطوير سياسات التخفيف المناسبة التي تستهدف المخاطر المحددة

عدم المساواة بين الجنسين والاقتصاد الكلي (GM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية والجهات الحكومية الأخرى المنوطة بتصميم السياسات المراعية للنوع الاجتماعي وتنفيذها.

شروط الالتحاق: تُعطى الأولوية لمقدمي طلبات الالتحاق من المسؤولين المشاركين حاليا في صياغة السياسات المراعية للنوع الاجتماعي وتنفيذها أو ممن لديهم خلفية سابقة في العمل في تلك المجالات. ويُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية

(1) مجموعة العمل المالي هي الهيئة العالمية بين الحكومية المعنية بمراقبة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمسؤولة عن وضع المعايير الدولية التي تهدف لمكافحة تلك الأنشطة غير القانونية والضرر المجتمعي الناجم عنها. وتعمل مجموعة العمل المالي بصفتها الجهة المسؤولة عن وضع السياسات على تحفيز الإرادة السياسية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في تلك المجالات.

(2) ينظر من البلدان والسلطات المعنية والمؤسسات المالية تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها وكذلك تقييمها واستيعابها، واتخاذ تدابير المكافحة المتناسبة مع تلك المخاطر بهدف تخفيفها بفعالية.

(3) تعمل وحدات الاستخبارات المالية كمراكز وطنية لاستلام وتحليل تقارير العمليات المشبوهة وما يتصل بها من معلومات غسل الأموال، والجرائم الأصلية، وتمويل الإرهاب، كما تتولى تلك الوحدات مسؤولية نشر نتائج التحليلات.

في الاقتصاد أو العلوم الاجتماعية أو لديهم خبرة عملية معادلة، مع إتقان استخدام برمجية الصحائف الجدولية "مايكروسوفت إكسل".

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية فقط. ونظراً للطبيعة الفنية للدورة التدريبية، يشترط إتقان اللغة الإنجليزية.

وصف الدورة: يُقدم هذه الدورة معهد تنمية القدرات وتسلط الضوء على انعكاسات عدم المساواة بين الجنسين على الاقتصاد الكلي، وتُقدم نظرة عامة على تدابير سياسات تمكين المرأة. ويناقش التدريب اتجاهات عدم المساواة بين الجنسين على مدار الزمن وعبر البلدان، بما في ذلك تأثير جائحة كوفيد19-، كما يؤكد على أهمية سد الفجوات بين الجنسين من أجل تحقيق النمو الشامل والمستدام، ويحلل خيارات السياسات في مجالات المالية العامة والعمل والقطاع المالي والشؤون القانونية للمساعدة في معالجة عدم المساواة بين الجنسين. ويؤكد أسلوب تقديم التدريب على التَعَلُّم النشط من خلال مزيج من المحاضرات والحلقات التطبيقية وجلسات المجموعات الفرعية، وفروض الواجب المنزلي، والعروض التي يقدمها المشاركون. ويتمثل الهدف في مساعدة المشاركين على تطبيق المعرفة والمهارات التي سوف يكتسبوها في تحليل أبرز التحديات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في بلدانهم وصياغة برامج إصلاح محددة الأولويات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم الروابط بين المساواة بين الجنسين والاقتصاد الكلي، بما في ذلك من حيث النمو والشمول والتنوع والاستدامة.
- استخدام أهم مصادر بيانات النوع الاجتماعي المفصلة ومجموعات الأدوات ذات الصلة لتقييم درجة تقدم البلدان نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك مدى تأثرها بجائحة كوفيد-19، وأثر عدم المساواة بين الجنسين على أداء الاقتصادي الكلي.
- مناقشة أهم السياسات والتدابير لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الممارسات الملائمة لإعداد الميزانية المراعية للمنظور الجنساني.
- صياغة برامج الإصلاح محددة الأولويات لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين في بلدانهم.

الضرائب وتعبئة الإيرادات المحلية (TDRM)

المستفيدون المستهدفون: العاملون في الإدارة العليا والمتوسطة في مجال الإدارة والسياسات الضريبية على مستوى الحكومات المركزية أو الإقليمية من المخولين باتخاذ القرارات الضريبية، مثل المستشارين الوزاريين ومدراء العموم والمدراء.

شروط الالتحاق: ينتظر أن يكون المشاركون حاصلين على درجة علمية في مجالات الاقتصاد أو إدارة الأعمال أو القانون مع التركيز على السياسة العامة وإنفاذها.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تلعب الضرائب دوراً محورياً في تعريف الدولة وقدرتها على الإنفاق والتأثير في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وتغطي هذه الدورة الموضوعات الرئيسية في تصميم السياسة الضريبية وتنفيذها، وتجمع بين تقديم المبادئ الرئيسية لتصميم الضرائب وتنفيذها وبين بعض الموضوعات العملية والمتخصصة مثل استخدام الفجوات الضريبية لتشكيل الإصلاحات السياسية والإدارية، وتصميم الإطار القانوني للنظام الضريبي بحيث يضمن أعلى مستوى من الشفافية والوضوح.

وتركز الدورة على أربعة مجالات كما يلي:

- أحدث توجهات تعبئة الإيرادات المحلية والمبادئ الأساسية لتصميم الضرائب والقواعد الإجرائية الضريبية
- استخدام مختلف مفاهيم فجوات السياسات والثغرات الإدارية للتفكير في السياسات الضريبية وقضايا الامتثال من منظور استراتيجي

- الممارسات الجيدة في الإنفاذ والامتثال واستخدامها لمواجهة الاحتيال
- إعداد الإطار القانوني للسياسة والإدارة الضريبية بما يضمن الحوكمة الجيدة وتحقيق أعلى مستوى من الشفافية والمساءلة والكفاءة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- استيعاب المبادئ الأساسية لتصميم الضرائب من منظور اقتصادي وقانوني وإداري
- تحديد الخيارات العملية للسياسات والإدارة لمعالجة مواطن الضعف في النظم الضريبية
- فهم كيف يساهم تحليل البيانات في المساعدة على اتخاذ القرارات

التنبؤ والتحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (MFA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون المشاركون في وضع نماذج الاقتصاد القياسي لتنبؤات السياسة الاقتصادية الكلية وتحليلها وتنفيذها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة معادلة وخلفية عن علم الاقتصاد القياسي. وينبغي كذلك أن يكونوا على دراية كافية باستخدام برمجيات تطبيقات الاقتصاد القياسي "EViews". ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول "التنبؤ باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي".

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية فقط. ونظراً للطبيعة الفنية للدورة التدريبية، يشترط إتقان اللغة الإنجليزية.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، إلى تزويد المسؤولين الحكوميين بأساس قوي لتقدير نماذج الاقتصاد القياسي الكلي وتطبيقاتها في مجال التنبؤ الآني والمستقبلي وتحليل السياسات في البنوك المركزية والوزارات والمؤسسات البحثية العامة. وتبحث هذه الدورة في النماذج الاقتصادية القياسية للسلاسل الزمنية الأحادية ومتعددة المتغيرات، ونماذج العمليات المستترة، وأساليب التنبؤ الآني مثل نموذج "سد الفجوات" (BRIDGE)، ونموذج "معاينة البيانات مختلفة التواتر" (MIDAS) ونموذج "معاينة البيانات مختلفة التواتر غير المقيدة" (UMIDAS). وتُخصص لكل موضوع محاضرة تناقش النظرية الأساسية وحلقة تطبيقية باستخدام برمجيات "EViews". ويعمل المشاركون في مجموعات للقيام بتمارين عملية لإعداد التقديرات والتنبؤات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد الأسس والخصائص وأوجه القصور في العديد من مواصفات نماذج الاقتصاد القياسي.
- استخدام برمجيات "EViews" في تطبيق أساليب إعداد النماذج التي تعزز تحليل السياسات وقدرات وضع التنبؤات لمؤسساتهم.
- تطبيق الأساليب المستخلصة من التدريب على حالات قُطْرية من المنطقة الجغرافية للمشاركين للتنبؤ بمسألة تتعلق بالسياسات وتحليلها.
- تطبيق الأدوات الملائمة المتاحة في مجموعة أدوات الاقتصاد القياسي "EViews" على أعمالهم أو أنشطتهم البحثية، وكذلك الأدوات المطبقة في بلدان أخرى.

تصميم سياسات إضفاء الطابع الرسمي على الوظائف والأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (PJB)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون من الوزارات المعنية أو الهيئات المسؤولة عن سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، والحماية الاجتماعية، وسياسة المالية العامة، وكذلك ممثلو منظمات القطاع الخاص التي تضطلع بمسؤوليات مهمة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن يكون المشاركون مسؤولين عن تصميم سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ونظم الحماية الاجتماعية، وسياسة المالية العامة وتنفيذها وتقييمها بهدف تيسير إضفاء الطابع الرسمي على الشركات والعمالة.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: يقدم هذه الدورة فريق من خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والخبراء الدوليين، وتستعرض الأجزاء الأولى من الدورة العناصر الأساسية لتحليل واستيعاب الأسباب الجذرية لتشكيل الاقتصاد غير الرسمي وأثره على الاقتصاد والمجتمع ككل، وتناقش تعريف الشركات والعمالة غير الرسمية ومنهجيات قياس الاقتصاد غير الرسمي. ثم تنتقل الدورة لشرح أفضل الممارسات المتصلة بمختلف سياسات إضفاء الطابع الرسمي على العمالة والشركات، بما يشمل سياسات تنظيم الشركات، والضرائب، وسوق العمل والحماية الاجتماعية، وابتكار آليات مثل الاعتماد على الاقتصاد الاجتماعي لتعزيز التحول نحو الطابع الرسمي. وستقدم الدورة دراسات للحالة حول أفضل الممارسات التي طبقتها البلدان النظيرة لإضفاء الطابع الرسمي على العمالة والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- عرض ممارسات مؤسساتهم وخبراتها والتعلم من نظرائهم.
- التعرف على أفضل السياسات القائمة لمواجهة القطاع غير الرسمي من خلال الاستراتيجيات متعددة الأبعاد.
- التعرف على البيانات المتوافرة لتقييم حجم القطاع غير الرسمي في بلدانهم.
- فهم الروابط بين تنظيم الشركات، والحماية الاجتماعية، والضرائب، والأساليب المبتكرة لإنشاء الشركات وتحقيق النمو لتعزيز عملية إضفاء الطابع الرسمي.
- التوسع في شبكاتهم المهنية.

وللاطلاع على معلومات إضافية حول محتوى هذه الدورة التدريبية، يرجى توجيه استفساراتكم إلى السيدة ماريا روزا لوناتي على البريد الإلكتروني: Mariarosa.Lunati@oecd.org والسيد روجر فوريه على البريد الإلكتروني: Roger.Fores@oecd.org

استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارات الجمركية (AICA)

المستفيدون المستهدفون: المديرون التنفيذيون وكبار المديرين المسؤولين عن التخطيط الاستراتيجي أو الذين يشرفون على تطوير تكنولوجيا المعلومات.

شروط الالتحاق: يُنتظر أن يتمتع المشاركون بخبرة في الإدارة الاستراتيجية أو إدارة قسم تكنولوجيا المعلومات.

اللغة المستخدمة: تُقدّم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبةً بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: يقدم هذه الدورة خبراء من إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. وعند اتمامها، سيكتسب المشاركون فهماً شاملاً للمواضيع التالية:

- الأهمية الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي
- اتخاذ القرارات المُستندة الى البيانات
- التطبيقات الناجحة للذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في المؤسسات الرائدة

- أساسيات تعلم الآلة للمديرين التنفيذيين
- إدارة المخاطر والامتثال
- تحفيز الابتكار باستخدام الذكاء الاصطناعي
- إدارة التغيير والقيادة أثناء اعتماد الذكاء الاصطناعي
- الأخلاقيات والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية

أهداف الدورة: الهدف الأساسي من هذه الدورة هو تعزيز المعرفة والفهم لدى كبار المديرين فيما يتعلق بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الجمارك، بما في ذلك تنفيذها والموارد اللازمة لاعتمادها بنجاح.

للحصول على معلومات إضافية حول محتوى الدورة، يرجى توجيه استفساراتكم إلى السيد آندرو آلان، مستشار إدارة الجمارك في مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط على البريد الإلكتروني: aallan@imf.org

إعادة تحديد أساس إجمالي الناتج المحلي ونظام الحسابات القومية نسخة عام 2025 (GDP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون عن إعداد إحصاءات الحسابات القومية العاملون في الهيئات المسؤولة عن بيانات الحسابات القومية الرسمية.

شروط الالتحاق: يُنتظر أن يكون المشاركون حاصلين على درجة علمية في الاقتصاد أو الإحصاء أو ما يعادلها من خبرة عملية.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: الهدف من هذه الدورة التي تُقدمها إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي هو تعميق استيعاب المشاركين لنطاق إعادة تحديد أساس إجمالي الناتج المحلي ودوره والمسائل الاستراتيجية المتصلة به وكذلك متطلباته، وأساليب التحليل بأثر رجعي للسلسلة الزمنية لإجمالي الناتج المحلي، والتحديثات المنتظرة لنظام الحسابات القومية نسخة عام 2025.

وتغطي الدورة الموضوعات التالية:

- نظرة عامة على إعادة تحديد أساس إجمالي الناتج المحلي
- مجموعة الحسابات القومية التي سيتم إعدادها
- البيانات المصدرية (الإحصائية والإدارية)
- الربط بين حسابات الشركات والبيانات الإدارية بين الحسابات القومية
- اختيار سنة الأساس
- جداول العرض والاستخدام كإطار للاتساق
- التحليل بأثر رجعي لإجمالي الناتج المحلي واستقراؤه
- تحديثات نظام الحسابات القومية نسخة عام 2025
- النشر وطرق التأييد
- أمثلة عملية على إعادة تحديد أساس إجمالي الناتج المحلي والتحليل بأثر رجعي

تشمل أساليب التدريب مزيج متوازن من المحاضرات والتدريبات العملية، مع التركيز على تبادل خبرات البلدان بين المشاركين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد خطوات الاستعداد لإعادة تحديد أساس إجمالي الناتج المحلي ووضع خطة عمل لهذا الغرض
- تحديد مصادر البيانات والحصول عليها
- فهم أساليب التحليل بأثر رجعي
- تحديد التغيرات المنتظرة في نظام الحسابات القومية نسخة عام 2025

للحصول على معلومات إضافية حول محتوى الدورة، يرجى توجيه استفساراتكم للسيد/ غريغوري ليجوف: استشاري الإحصاءات العقارية بمركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (ميتاك)على البريد الإلكتروني: GLegoff@imf.org

اختبار الضغوط الكلية: تحليل مخاطر الملاءة (MST)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من العاملين في الرقابة المالية أو الاستقرار المالي في البنوك المركزية أو الهيئات الرقابية الأخرى.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وقواعد اتفاقية بازل، وتحليل الاستقرار المالي.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية فقط. ونظراً للطبيعة الفنية للدورة التدريبية، يشترط إتقان اللغة الإنجليزية.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة، التي تُقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، مناقشة آخر المستجدات في مجال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في البنوك وشركات التأمين والصناديق المشتركة. وهذه الدورة مصممة بحيث تتلاءم كذلك مع الخصوصيات الإقليمية، كتلك التي تُقَدَّم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتتضمن تحليل التمويل الإسلامي. وتتيح هذه الدورة الفرصة للمشاركين للتعرف على طبيعة واستخدامات الأدوات الجديدة التي استحدثتها أو تستخدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية لأغراض اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتحليل المخاطر النظامية. وتغطي الدورة كذلك موضوعات نشأت حديثا مثل حلقات الآثار المرتدة بين القطاع العيني والقطاع المالي، وبيع الأصول بأسعار بخسة، والمناخ، والسيولة على مستوى النظام ككل، والمخاطر ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية. ويمثل بعض هذه الأدوات عنصراً أساسياً في عمل البعثات الموفدة من الصندوق في إطار "برنامج تقييم القطاع المالي" (FSAP) والمساعدة الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح هذه الدورة الفرصة أمام المشاركين لتبادل الخبرات في مجال منهجيات اختبار تحمل الضغوط وتحليل الاستقرار المالي. وكذلك تُوجَه الدعوة في كثير من الحالات لاستضافة متحدثين من الخبراء في هذا المجال لمناقشة موضوعات محددة. وتستعرض الدورة أهداف اختبارات تحمل الضغوط والمنهجيات والأساليب المستخدمة والممارسات السليمة. وتتضمن الدورة في جانب كبير منها وحدات نموذجية عملية لتعريف المشاركين على الدورة الكاملة لاختبارات تحمل الضغوط، بدءاً من إدخال البيانات وتقدير النماذج الكلية المالية إلى تصميم السيناريوهات واختيار الافتراضات وإجراء الاختبارات وإدراج حلقات الآثار المرتدة بين القطاع المالي والقطاع العيني، وعرض النتائج، وإدخالها في عملية صنع القرار بشأن السياسات، بطرق منها على سبيل المثال الاعتماد عليها في معايرة هوامش رأس المال والسيولة الوقائية.

وينصب التركيز طوال مدة الدورة على صياغة السيناريو وعنصري الملاءة والسيولة في اختبار القدرة على تحمل الضغوط وتفاعلاتهما. وتُختتم الدورة بعقد مناقشات الطاولة المستديرة حيث يتبادل المشاركون المعلومات والتجارب القُطْرية في هذا المجال.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد المصادر الرئيسية للمخاطر على الاستقرار المالي.
- عرض موجز لمبادئ إعداد سيناريوهات الضغوط المالية الكلية.
- الربط بين التغيرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية وبين النتائج المالية، وقياس تأثيرها النسبي.
- تقييم صلابة الكيانات المنفردة والنظام المالي أمام ضغوط الملاءة والسيولة.
- إعداد نماذج وإدراجها لرصد الآثار الثانوية أو التفاعلات بين الأنواع المختلفة من المخاطر.

برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي (FPP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط والبنوك المركزية، المعنيون بتقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية الكلية والمالية أو المساعدة في تصميمها وتنفيذها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يتقنوا استخدام اللوحات الجدولية الإلكترونية (spreadsheets). ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: دورة حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي (FPP.1x) أو الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول تحليل وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني: تصميم البرامج (FPP.2x).

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة العربية.

وصف الدورة: توضح هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات بالتعاون مع صندوق النقد العربي، كيفية تشخيص الاختلالات الاقتصادية الكلية وتصحيحها من خلال مجموعة منسقة من سياسات التصحيح. وتغطي الدورة السمات الأساسية للقطاعات الرئيسية الأربعة التي يتألف منها الاقتصاد الكلي (القطاع العيني، وقطاع المالية العامة، والقطاع الخارجي، والقطاع النقدي) والروابط فيما بينها، مع تسليط الضوء على العلاقات المحاسبية والسلوكية على السواء، واستخدام بيانات من إحدى دراسات الحالة القُطْرية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد توقعات أساسية متسقة للاقتصاد الكلي مع افتراض عدم تغير السياسات مع مراعاة الروابط المحاسبية والسلوكية بين المتغيرات الاقتصادية.
- تحليل السيناريو الأساسي للاقتصاد الكلي لفهم التطورات الاقتصادية والمالية وتشخيص الاختلالات الاقتصادية الكلية.
- تحديد مواطن الضعف والمخاطر الاقتصادية في السيناريو الأساسي، وتوضيح كيف تعالجها التدابير على مستوى السياسات.
- إعداد سيناريو تصحيحي يعكس هذه التدابير على مستوى السياسات وآثارها على الاقتصاد الكلي.
- تحديد الأهداف والتدابير الأخرى على مستوى السياسات التي ستُدرج في إطار متوسط الأجل.

تقييم الضمانات الوقائية في البنوك المركزية (SAC)

المستفيدون المستهدفون: مسؤولو البنوك المركزية العاملين في هيئات الحوكمة والرقابة وكبار المسؤولين في البنوك المركزية المعنيون بالمحاسبة أو الإبلاغ المالي أو التدقيق أو إدارة المخاطر أو الرقابة الداخلية أو الشؤون القانونية أو عمليات إدارة الاحتياطيات.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية أو درجة عليا في المحاسبة أو الأعمال أو الاقتصاد أو المالية أو القانون أو من الحاصلين على شهادة مهنية في التدقيق (المحاسبون القانونيون أو مدققو الحسابات الدوليون أو المدققون الداخليون أو مراجعو نظم المعلومات) أو في الشؤون المالية (المحللون الماليون القانونيون).

اللغة المستخدمة: تقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تُقدمها إدارة المالية بالتعاون مع إدارة الشؤون القانونية بالصندوق، إلى تعريف مسؤولي البنوك المركزية بأسلوب تفاعلي على منهجية الصندوق لتقييم الضمانات الوقائية. وينصب تركيز الدورة بصفة خاصة على نظم الحوكمة في البنوك المركزية وتبرز أهمية الرقابة المستقلة والشفافية والمساءلة في تحسين الضمانات الوقائية المالية. وتتيح هذه الدورة كذلك محفلاً لموظفي البنوك المركزية لتبادل الآراء حول خبراتهم في سياق تعزيز الضمانات الوقائية وأطر الحوكمة ومعالجة المسائل الناشئة. وتتضمن الدورة محاضرات ومناقشات تفاعلية، ودراسات حالة تتناول مجالات التقييم الحيوية، وخاصة آليات التدقيق الداخلي والخارجي، وإعداد التقارير المالية، ونظام الضوابط الداخلية، وإدارة الاحتياطيات الدولية، وإبلاغ الصندوق بالبيانات النقدية. وتستعرض الدورة أيضاً أهم المفاهيم التي ترتكز عليها الاستقلالية والحوكمة الرشيدة في تشريعات البنك المركزي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم نقاط القوة ومواطن الضعف في الضمانات الوقائية وأطر الحوكمة في البنوك المركزية التي يعملون بها.
- تحديد إجراءات معينة لتحسين الضمانات المالية الوقائية.
- استخدام أفضل الممارسات للبنوك المركزية في مجالات الحوكمة السليمة، واستقلالية البنوك المركزية ومستويات المساءلة والشفافية فيها.
- شرح وتوضيح متطلبات سياسة الضمانات الوقائية المعتمدة لدى الصندوق وأهمية تطبيق التوصيات المعنية بالضمانات الوقائية.

إعادة النظر في سياسات المالية العامة: مواجهة عدم المساواة والفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (FP-MENA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الفنيون وصناع السياسات العاملون في وزارات المالية والتخطيط وكذلك الوزارات المعنية مثل التأمينات الاجتماعية والتنمية والصحة والتعليم.

شروط الالتحاق: الإلمام بسياسة المالية العامة والسياسة الاجتماعية، وقياس الفقر وعدم المساواة، ويفضل (وليس ملزماً بالضرورة) الإلمام باستخدام حزم البرمجيات الإحصائية للبيانات الجزئية لمسح الأسر المعيشية (وبالتحديد "Stata" أو "R").

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تُقدم الدورة نظرة عامة وتطبيقات عملية حول الأثر التوزيعي للسياسة المالية بناءً على منهجية "الالتزام بالإنصاف" (CEQ)، ويعتمد تقييم "الالتزام بالإنصاف" على التحليل الشامل للأثر التوزيعي للسياسة المالية المصمم لتقييم أثر الضرائب والإنفاق العام على عدم المساواة في الدخل، والفقر، ومختلف المجموعات الاجتماعية الاقتصادية. وقد صُمم هذا التقييم خصيصاً للإجابة على الأسئلة الأربعة التالية: ما هو مستوى إعادة توزيع الدخل والحد من الفقر الذي يتحقق من خلال سياسة المالية العامة؟ إلى أي مدى تؤدي الضرائب وأوجه الإنفاق المالية المحددة إلى تحقيق المساواة وتعمل لصالح الفقراء؟ إلى أي مدى كانت الضرائب وأوجه الإنفاق الحكومي فعالة في الحد من عدم المساواة والفقر؟ ما هو أثر إصلاحات المالية العامة التي تؤدي لتغيير حجم ضريبة أو منفعة بعينها أو هيكلها التصاعدي؟ ويستخدم تقييم "الالتزام بالإنصاف" لإرشاد صناع السياسات بشأن الإجراءات التي تزيد من إعادة التوزيع وتحد من الفقر عبر تغيير الضرائب والإنفاق في بلدان بعينها، كما يستخدم أيضاً في تقييم الأثر التوزيعي لإصلاحات سياسات المالية العامة وانعكاساتها على الفقر.

أهداف الدورة: استيعاب أثر مختلف تدخلات المالية العامة (الضرائب المباشرة والتحويلات المباشرة والضرائب غير المباشرة والتحويلات غير المباشرة والإنفاق العام على الصحة والتعليم ومعاشات التقاعد، إلخ) على الفقر وعدم المساواة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ومقارنتها بمناطق العالم الأخرى).

للحصول على معلومات إضافية حول محتوى الدورة، يرجى توجيه استفساراتكم إلى السيد/ آلان فوكس على البريد الإلكتروني: afuchs@worldbank.org والسيد/ نغوين ترانغ فان على البريد الإلكتروني: tnguyen16@worldbank.org

العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية وغيرها من الهيئات الحكومية ذات الصلة بتنظيم القطاع المالي.

شروط الالتحاق: ينتظر أن يكون المشاركون حاصلين على درجة علمية في الاقتصاد أو المالية أو لديهم خبرة عملية معادلة.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية فقط. ونظراً للطبيعة الفنية للدورة التدريبية، يشترط إتقان اللغة الإنجليزية.

وصف الدورة: صُممت هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات بالتعاون مع بنك المغرب ليتعرف المشاركون على أساسيات العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية. وسنعمل من خلال هذه الدورة على تقييم بيان جدوى إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية من منظور المستخدمين والبنوك المركزية. وبعد تقديم الكلمات التحفيزية والافتتاحية حول التحول الرقمي، ستناقش الدورة الأشكال المختلفة للعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية وتعرض اعتبارات تصميم تلك العملات وإطارها المفاهيمي، وكذلك منافعها وتكلفتها ومخاطرها. وعلاوةً على ذلك، ستتناول الدورة أثر العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية على الاستقرار المالي والوساطة المصرفية، وانتقال السياسة النقدية، والنزاهة المالية، والشمول المالي، كما سنخصص بعض الوقت لمعالجة الاعتبارات

التنظيمية على المستويين الوطني والدولي. وستسمح دراسات الحالة للمشاركين بالتفكير في خبرات البلدان ومناقشتها واختبار استيعابهم لكيفية نجاح بعض الاستراتيجيات وأسباب نجاحها، بينما اختارت بعض البلدان ألا تستمر في تطوير تلك العملات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح الأسباب الاقتصادية لاستخدام العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية مقارنةً بأدوات الدفع الأخرى.
- استخدام الإطار للتفكير في تصميم العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية وتنفيذها.
- استخدام المفاهيم المقدمة في الدورة لتقييم مزايا العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية وتكاليفها.
- تحديد التهديدات على الاستقرار المالي ومختلف المخاطر بناءً على دراسات الحالة.
- استخلاص الدروس المستفادة من تجارب البلدان للحد من ثغرات التصميم.

استدامة المالية العامة (FS)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وهذه الدورة مفيدة على وجه الخصوص للمسؤولين من وزارات المالية والجهات المعنية بإدارة الدين العام والبنوك المركزية والجهات الحكومية الأخرى المسؤولة عن تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات الدين.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون في الدورة حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، مع الإلمام إلى حد ما باستخدام اللوحات الجدولية الإلكترونية (spreadsheets).

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبةً بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، تعريف المشاركين بأداة ديناميكية الدين العام (DDT) التي تتسم بسهولة استخدامها وتقوم على تطبيق "مايكروسوفت إكسل"، وتشرح الدورة كيفية استخدام هذه الأداة في توقع رصيد الدين العام في السيناريو الأساسي (وهو الأرجح) والسيناريوهات البديلة، بما في ذلك سيناريوهات الكوارث الطبيعية والرسوم البيانية المروحية. وتستخدم أيضا أداة ديناميكية الدين العام في تقدير مسارات تصحيح أوضاع المالية العامة بما يتسق مع المستوى المستهدف للدين الذي يحدده المستخدمون. ويُعطى المشاركون بيانات أولية ويُتوقع منهم أن يقدموا تحليلا لوضع الدين العام في بلدانهم (أو في بلد من اختيارهم) في نهاية الدورة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- توقع الدين العام.
- تحديد المحركات الرئيسية للتغيرات في الدين العام.
- احتساب تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة بما يتسق مع الهدف المقرر الدين العام.
- إجراء اختبار للقدرة على تحمل الضغوط بالنسبة لتوقعات الدين العام، بما في ذلك من خلال استخدام الرسوم البيانية المروحية.
- تحديد المكونات الرئيسية لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين لتقييم مخاطر الدخول في حالة مديونية حرجة.

المؤشرات عالية التواتر للنشاط الاقتصادي (IEA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون عن إعداد المؤشرات الاقتصادية قصيرة الأجل أو الشهرية في البنوك المركزية والمكاتب الإحصائية.

شروط الالتحاق: ينبغي أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء، أو أن يتمتعوا بخبرة عملية معادلة.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبةً بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التي تُقدمها إدارة الإحصاءات بالصندوق تحديد المؤشرات الأولية وتقييمها، وأساليب دمجها في مؤشر كلي واحد للنشاط الاقتصادي لتتبع الاتجاهات العامة الاقتصادية. وتجمع التقديرات الفورية للنشاط الاقتصادي أو مؤشراته بين مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأولية المحددة لإعطاء قياسات كلية وآنية للنشاط الاقتصادي. وتوفر هذه القياسات معلومات مفيدة لصناع السياسات تكمّل التقديرات السنوية والربعية لإجمالي الناتج المحلي (التي تعدّ أكثر شمولاً لكنّها لا تتوفر عادةً إلا بعد فترات تأخير كبيرة) وتوفر صورة أكثر شمولاً من مجموعة المؤشرات الشهرية والربعية الفردية (وهي مؤشرات محدثة آنياً ولكنها لا تعكس سوى جزء من مجموع الاقتصاد).

وتستهدف هذه الدورة المسؤولين الفعليين أو المحتملين عن إعداد المؤشرات قصيرة الأجل في البنوك المركزية والمكاتب الإحصائية وكذلك المعنيين بتجميع بيانات المؤشرات الشهرية. ومن المتوقع أن يعمل المشاركون خلال الدورة على السلاسل الزمنية الشهرية والربعية الخاصة بهم، وستستخدم هذه المؤشرات في الجلسات العملية لإعداد مجموعة من التقديرات التجريبية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح طبيعة الإحصاءات عالية التواتر عن النشاط الاقتصادي واستخداماتها الممكنة وعلاقتها بنظام الحسابات القومية واتساقها معه.
- وضع إطار بسيط لإعداد مؤشر للنشاط الاقتصادي، بدءاً من جمع البيانات المصدرية وصولاً إلى تنفيذ الطرق الإحصائية البسيطة وأساليب إعداد المؤشرات.
- استغلال المعلومات المفيدة قصيرة الأجل الواردة ضمن المؤشرات عالية التواتر للنشاط الاقتصادي من خلال تطبيق بعض الأدوات التحليلية وجداول الاشتقاق والإجراءات الإحصائية.

تقدير تكلفة دورة الحياة واستخدام المعايير المُقدَّرة في مشتريات مشروعات البنية التحتية (LCC)

المستفيدون المستهدفون: صُممت هذه الدورة لصناع السياسات وممارسي الشراء المهتمين بتعلم المعايير المقدرة وتحسين تطبيقها وتقدير تكلفة دورة الحياة في المشروعات الاستثمارية واستكشاف الطرق المبتكرة لضمان الحصول على مردودية أفضل للإنفاق في مشتريات مشروعات البنية التحتية.

شروط الالتحاق: ينتظر أن يكون المشاركون من المستويات الوظيفية العليا وصناع السياسات والممارسين في مجال الشراء العمومي من المعنيين بصناعة القرارات الخاصة بتصميم إصلاحات نظم الشراء الوطنية وقوانينها وسياساتها واستراتيجيتها، أو المنخرطين في تنفيذها أو الإشراف عليها أو تقييمها. وينبغي أن يتمتع المشاركون بالمعايير التالية: (أولاً) التمتع بالخبرة في تنفيذ عمليات الشراء العمومي، (ثانياً) القدرة على تطبيق ما تعلموه وتدريب الآخرين عليه.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: يشجع إطار المشتريات للبنك الدولي على استخدام المعايير المقدرة للجمع بين الجودة والتكلفة عند تقدير تكلفة دورة الحياة للحصول على أفضل مردودية للإنفاق. وتوفر المعايير المقدرة، من خلال دمج حسابات السعر وتكلفة دورة الحياة، تقييماً أكثر دقة للقيمة، مع التركيز على الجودة والاستدامة وعوامل

أساسية أخرى. وتُشجّع هذه الطريقة مُقدّمي العطاءات المؤهلين تأهيلاً عالياً على المشاركة بتوفير المزيد من المرونة لهم لتقديم حلول مُخصّصة ومبتكرة.

وستزود هذه الدورة المشاركين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول العربية بفهم معمق لمفاهيم الشراء المتقدمة والتطبيق العملي للمعايير المقدرة وتكلفة دورة الحياة.

وينصب تركيز الموضوعات الأساسية لهذا التدريب الفني على ما يلي:

أولاً: المفاهيم والعناصر الرئيسية لدورة حياة المشاريع

ثانياً: تطبيق إجراءات تقدير تكلفة دورة الحياة على مشاريع البنية التحتية الممولة من البنك الدولي

ثالثاً: استخدام تقدير تكلفة دورة الحياة كعامل في التقييم الاقتصادي للعطاءات

رابعاً: تقديم نظرة عامة واستعراض منهج التقييم باستخدام المعايير المقدرة

خامساً: التطبيق العملي للمعايير المقدرة خلال عملية التقييم وتنفيذ العقد

وللحصول على معلومات إضافية حول محتوى الدورة، يرجى توجيه استفساراتكم إلى السيد ياش جوبتا، أخصائي الشراء الرئيسي، على البريد الإلكتروني: **yguptaworldbank.org**، والسيدة غوراندا إلاشفيلي، أخصائية الشراء، على البريد الإلكتروني: **gelashvi@worldbank.org**

النمو الشامل (IG)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بالتخطيط الاقتصادي والاستراتيجي؛ ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى مواجهة الفقر وعدم المساواة؛ ومعالجة تغير المناخ، وتشجيع خلق فرص العمل.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو العلوم الاجتماعية أو تكون لديهم خبرة معادلة. ويوصى بشدة أن يتم المتقدمون دورة التدريب عبر الإنترنت حول "النمو الشامل" (IGx) أو أي مجموعة فرعية من الوحدات التعليمية ضمن الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول "النمو الشامل" (IGx) (على سبيل المثال: "النمو الشامل – المفاهيم والمؤشرات" (IGx-CI)، و«النمو الشامل – سياسة المالية العامة» (IGx-FP)، و«النمو الشامل – الحوكمة» (IGx-GOV)، و"النمو الشامل – تغير المناخ" (IGx-CC)، و"النمو الشامل – أسواق العمل والنوع الاجتماعي والتكنولوجيا" (IGx-LMGT)).

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات بصندوق النقد الدولي، مصممة بهدف زيادة وعي المشاركين بالنمو الشامل وتزويدهم ببعض الأدوات التحليلية والتشغيلية (مثل لوحة متابعة النمو الشامل) لتقييم وقياس ومتابعة كيفية تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على النمو وتغير المناخ والفقر وعدم المساواة وتوفير فرص العمل. وتغطي الدورة كذلك التحديات التي تواجه الشمول بسبب الاتجاهات الهيكلية الأطول أجلاً مثل العوامل الديمغرافية وتغير المناخ. وتتناول المحاضرات المفاهيم الأساسية للنمو الشامل، مع التركيز بصفة خاصة على قضايا استمرارية النمو على المدى الطويل، بينما تُقدم الحلقات التطبيقية فرصة للمشاركين لتطبيق هذه المفاهيم والتفكير في تصميم استراتيجيات النمو الشامل بالاستناد إلى دراسات الحالة القُطْرية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير مقاييس الفقر وعدم المساواة.
- تحليل دور السياسات الاقتصادية الكلية في دعم النمو ومواجهة تغير المناخ، وتعزيز المساواة، والحد من الفقر.
- تحديد العقبات أمام النمو الشامل ووضع أولويات الإصلاحات.
- وضع استراتيجية للنمو الشامل لبلدانهم.

تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي (MCC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة من المعنيين برسم وتنفيذ السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وقضايا تغير المناخ.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة مع إتقان استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل". ويوصى بأن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت بعنوان تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي: العلم والاقتصاديات والسياسات (MCCx-SEP).

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية فقط. ونظراً للطبيعة الفنية للدورة التدريبية، يشترط إتقان اللغة الإنجليزية.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية التي يقدمها معهد تنمية القدرات بالتعاون مع صندوق النقد العربي تلقي نظرة عامة على علم تغير المناخ وتكاليفه الاقتصادية، وتناقش خيارات السياسات من أجل التكيف معه وتخفيف آثاره (بما في ذلك تسعير انبعاثات الكربون وإلغاء دعم الوقود الأحفوري)، وتتناول تحليل التحديات والفرص المرتبطة بالتحول إلى نماذج اقتصادية أكثر خضرة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم تكلفة تغير المناخ.
- تصميم استراتيجيات شاملة لتطبيق التزامات التخفيف من آثار تغير المناخ والاستثمار في الانتقال إلى مستوى الصفر الصافي.
- استخدام البيانات المناخية للمساعدة في تحليل الآثار الاقتصادية الكلية لقضايا تغير المناخ.

الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة الدين العام (LIDM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العُليا، بما في ذلك المحامين والمستشارين القانونيين في وزارات المالية وإدارات الخزانة ومكاتب إدارة الدين ووحدات إدارة النقدية والبنوك المركزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في القانون أو الاقتصاد أو المالية أو لديهم خبرة معادلة، بالإضافة إلى خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات في مجال مناسب في القطاع العام.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التدريبية، التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية بالاشتراك مع إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، إلى تعريف المشاركين بالأطر القانونية السليمة والترتيبات المؤسسية والتشغيلية التي تطبقها الكيانات السيادية لإدارة دينها العام وخصومها الاحتمالية. وتركز الدورة التدريبية على أهمية الهياكل والأطر القانونية الفعالة لدعم صياغة السياسات والممارسات السليمة لإدارة الدين وتنفيذها، وكذلك الآليات المعززة للحوكمة وشفافية الدين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، ينبغي أن يكون المشاركون قادرين على استيعاب أهمية الإطار القانوني والترتيبات المؤسسية والتشغيلية الفعالة لدعم الإدارة السليمة للدين العام. وعلى وجه التحديد، يصبح بإمكان المشاركين:

- وصف أدوار ومسؤوليات المؤسسات الحكومية المنوطة بإدارة الدين ودور البنوك المركزية كوكلاء للمالية العامة.

- تحليل الأشكال المختلفة في تصميم مكاتب إدارة الديون والهيكل التنظيمي الذي تستلزمه عمليات إدارة الدين.

- تحديد المكونات الرئيسية للإطار القانوني والتشغيلي للإدارة السليمة للدين العام، بما في ذلك أهداف إدارة الدين العام، ونطاق الدين العام، والسلطات، والأغراض من الاقتراض والقيود عليه، واقتراض الهيئات العامة، والخصوم الاحتمالية وترتيبات المساءلة ونظام الجزاءات.
- وصف الآليات القانونية للتنسيق بين إدارة الدين العام وأطر وعمليات المالية العامة والنقدية والسياسة المالية.
- وصف الهيئات المسؤولة عن شفافية الدين العام وصياغة التوصيات عن كيفية تقوية الأُطُر القانونية والمؤسسية من أجل تعزيز عملية الإفصاح عن بيانات الدين العام وعمليات إدارة الدين.

إحصاءات مالية الحكومة – المفاهيم الأساسية (GFS-F)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بإعداد إحصاءات المالية العامة ونشرها.

شروط الالتحاق: يتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإدارة المالية العامة أو الإحصاء، أو لديهم خبرة معادلة.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبةً بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تركز الدورة التي تُقدمها إدارة الإحصاءات على الإطار المفاهيمي لإحصاءات مالية الحكومة كما يرد عرضه في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي، وعلى المجالات العملية في إعداد البيانات. كما تناقش الدورة المفاهيم الأساسية، والمبادئ المحاسبية والتصنيفات بتفصيلاتها في سياق منهجية دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 التي تراعي الاتساق مع نظام الحسابات القومية لعام 2008. وتعرض الدورة أيضاً نطاق تغطية إحصاءات مالية الحكومة، والقواعد المحاسبية (بما في ذلك نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق)، وتقدير القيمة، والتصنيف، وطرق قيد بنود الدين، والميزانيات العمومية، والمصادر والأساليب المستخدمة في إعداد الإحصاءات. كما تتناول طرق إبلاغ صندوق النقد الدولي بالبيانات في هذا السياق، وتركز بشكل كبير على استخدام دراسات الحالة لتوضيح المفاهيم والتفاصيل.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- توضيح المفاهيم والتعريفات الأساسية والمبادئ المحاسبية في الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة.
- تصنيف مراكز الأرصدة والتدفقات الحكومية الأساسية حسب المنهج المعتمد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، وإعداد كشوفها وجداولها.
- تطبيق المبادئ العامة لتصنيف الكيانات في القطاع العام، والقطاعات الفرعية من قبيل الحكومة العامة والشركات العامة.

العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية: الاعتبارات الأولية (CBDC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا العاملون في إدارات المدفوعات والشؤون القانونية والتكنولوجيا/الابتكار والسياسات النقدية والاستقرار المالي في البنوك المركزية، أو العاملون في مناصب ذات مسؤوليات مماثلة من المعنيين (سواء حالياً أو مستقبلاً) بالعمل على العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية في بلدانهم أو على المستوى الدولي.

شروط الالتحاق: ينبغي أن يكون لدى المشاركين إلماماً أساسياً بالاقتصاد إلى جانب خبرة مباشرة في عمليات التشغيل أو صناعة السياسات أو الرقابة في مجال أو أكثر من المجالات التالية: المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا/الابتكار، والسياسات النقدية، والاستقرار المالي.

اللغة المستخدمة: تُقدَّم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تعرض هذه الدورة، التي تُقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، نظرة شاملة عن العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، وتسعى لتحقيق التفاعلية المطلوبة من خلال استخدام مزيج من المحاضرات ودراسات الحالة التي تحاكي الواقع، والمناقشات الجماعية. تُغطي المحاضرات مواضيع تتعلق بالاعتبارات الأولية للعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، بما في ذلك موضعها مقارنة بنظم الدفع القائمة، وإدارة مشاريع الأبحاث والتطوير لتلك العملات، ومخاطر الأمن السيبراني، والتداعيات على المالية الكلية، مثل نقل السياسة النقدية، والعمليات النقدية، والاستقرار المالي. كما ستستكشف المحاضرات العوامل المؤثرة على اعتماد هذه العملات، واستخدام البيانات/حماية الخصوصية، والترتيبات العابرة للحدود لهذه العملات، مع عرض نبذة شاملة حول هذا المجال الصاعد.

ستستند الدورة إلى ما جاء في فصول الدليل الافتراضي لصندوق النقد الدولي حول العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، وهو دليل متاح عبر الإنترنت لصناع السياسات والخبراء في البنوك المركزية ووزارات المالية، ويعمل كركيزة أساسية لتعاملات الصندوق مع السلطات والأطراف المعنية في البلدان المختلفة. ويهدف الدليل إلى جمع وتبادل المعرفة والدروس المستخلصة والنتائج التجريبية والأطر المعتمدة للتعامل مع الأسئلة المتكررة لصناع السياسات حول هذه العملات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- استيعاب المفاهيم والآليات الأساسية لعمليات العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية من منظور اقتصادي.
- فهم مخاطر الأمن السيبراني المتصلة بهذه العملات، وتداعياتها المالية الكلية، وعوامل اعتماد هذه العملات للاستخدام، واستخدام البيانات/حماية الخصوصية، والترتيبات العابرة للحدود لاستخدام تلك العملات.
- التعرف على أحدث التطورات العالمية في هذا المجال والمقارنة بين هذه العملات وابتكارات النقود ونظم الدفع الأخرى.
- التعرف على إدارة المشاريع وأفضل الممارسات في مجال الأبحاث والتطوير في إطار مبادرات العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، والتأكيد على الأطر الديناميكية لاتخاذ القرار.

إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة من المعنيين برسم وتنفيذ السياسات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة مع إتقان استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل". ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا أولاً دورة التدريب عبر الإنترنت حول إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRCx).

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تناقش هذه الدورة التدريبية التي يقدمها معهد تنمية القدرات قضايا سياسات الاقتصاد الكلي والتحديات التي تواجه البلدان الغنية بالموارد. وتتيح الدورة للمشاركين فهم المسائل ذات الصلة بالاقتصاد الكلي للنمو والتنويع، وإدارة سياسة المالية العامة، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وإدارة أصول القطاع العام في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. وتنطوي الدورة على مزيج من المحاضرات، والحلقات التطبيقية العملية، وجلسات النقاش، ودراسات الحالة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك النمو، وشمول جميع فئات المجتمع، والتنويع، والاستدامة.

- تصميم أطر مالية عامة ملائمة، وتطبيق معايير مالية عامة مناسبة لتحديد ما إذا كان ينبغي استهلاك العائدات من مبيعات الموارد الطبيعية و/أو ادخارها و/أو استثمارها.
- تحديد الاستجابات الملائمة للسياسات الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار السلع الأولية.
- تصميم سياسات لتشجيع الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك من حيث الهياكل المؤسسية الملائمة لصناديق الثروة السيادية.

انعكاس التحول الرقمي على إحصاءات القطاع المالي (RDFSS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون من المستويات الوظيفية المتوسطة في البنوك المركزية، والجهات الرقابية والتنظيمية للخدمات المالية، والهيئات الأخرى المنوطة بإحصاءات القطاع المالي.

شروط الالتحاق: ينتظر أن يكون المشاركون حاصلين على درجة علمية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة عملية معادلة في هذا المجال.

اللغة المستخدمة: تُقدم هذه الدورة باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تُقدم إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي هذه الحلقة التطبيقية على مدار خمسة أيام، بالتعاون مع المركز الإقليمي لتنمية القدرات في القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا، بهدف التركيز على أثر التحول الرقمي على إحصاءات القطاع المالي. لم تعد الثورة الرقمية في القطاع المالي مجرد نقلة تكنولوجية، إنما أضحت تحولاً جوهرياً في المجال المالي ككل، وأعادت تشكيل طرق تقديم الخدمات المالية واستهلاكها وإدارتها. وبينما يقدم التحول الرقمي فرصاً هائلة لتحقيق الكفاءة والشمول، فإنه يطرح أيضاً تحدياً واضحاً أمام الإحصاءات التقليدية للقطاع المالي وهو: كيف نستوعب هذه الديناميكيات سريعة التطور ونعكسها بدقة؟ لقد اعتمدت إحصاءات القطاع المالي لعقود على المنهجيات وأطر إعداد التقارير الراسخة والتي تعتمد على أنشطة المؤسسات المالية التقليدية مثل البنوك وشركات التأمين. ولكن مع صعود شركات التكنولوجيا المالية، والدفع عبر الهاتف النقال، ومنصات الإقراض بين النظراء، والعملات الرقمية، والأصول المشفرة، أصبح لزاماً على إرشادات المنهجيات الإحصائية التي تستند إليها إحصاءات القطاع المالي وسبل جمع البيانات أن تستوعب هذه الأدوات والأطراف السوقية الصاعدة استيعاباً دقيقاً للمحافظة على استقرار وفعالية النظام المالي. وستركز هذه الحلقة التطبيقية على كيفية انعكاس التحول الرقمي على إحصاءات القطاع المالي، وتناقش المنهجيات الصاعدة مع تسليط الضوء على الجهود المشتركة بين المسؤولين عن إحصاءات الاقتصاد الكلي، والجهات التنظيمية، وصناع السياسات، والقطاع الخاص لاستكشاف مصادر البيانات غير التقليدية. وينتظر من المشاركين المساهمة النشطة في العروض التي تتناول الممارسات القُطرية والتدريبات العملية حيث يعد التعلم من الأقران عنصراً أساسياً في هذه الحلقة التطبيقية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم طريقة تحديد القطاعات التي تنتمي إليها الأطراف المالية الجديدة، لاستيعاب نماذج العمل وممارسات البيانات لديهم.
- تحديد المنتجات المالية الجديدة وتصنيفها.
- التعرف على أثر الأطراف والأدوات المالية الجديدة على المجملات المالية الأساسية.
- تحديد مصادر البيانات وطرق جمعها بحيث تشتمل الأطر الإحصائية الحالية على الأدوات والأطراف الرقمية.
- استكشاف مصادر البيانات غير التقليدية والبيانات الضخمة لتحسين جمع البيانات.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات داخلياً وعبر الحدود لوضع معايير متسقة وتيسير إمكانية المقارنة بين بيانات البلدان المختلفة.

تطبيق الذكاء الاصطناعي في الإدارة المالية العامة (AIPFM)

المستفيدون المستهدفون: المدراء في وزارات المالية والخزانة، وغيرهم من المعنيين بتنفيذ الحلول الرقمية للإدارة المالية العامة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن يكون المرشحون من ذوي الخبرة في هذا المجال وأن تكون مسؤولياتهم العملية الحالية ذات صلة مباشرة بتنفيذ الحلول الرقمية في الإدارة المالية العامة.

اللغة المستخدمة: تعقد هذه الدورة باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: توفر هذه الدورة للمشاركين فرصة للتعرف على الحلول التكنولوجية التي من شأنها تعزيز كفاءة وفعالية عمليات الإدارة المالية العامة وتحقيق طفرة تضمن الوصول للمراحل المتقدمة للتحول الرقمي في مجال الإدارة المالية العامة لتحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب. كما ستلقي هذه الدورة الضوء على الدور بالغ الأهمية لبيانات المالية العامة في تحسين نواتج الإدارة المالية العامة وأساليب تحسين جودة بيانات المالية العامة. وسيتعاون المشاركون في نهاية هذه الدورة لتطوير حالات الاستخدام لتطبيق التكنولوجيا الرقمية المتقدمة بما يشمل الذكاء الاصطناعي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد الشواغل والتحديات المتصلة بالتحول الرقمي في مجال الإدارة المالية العامة.
- وضع استراتيجيات رفيعة المستوى لتعزيز البيئة المواتية للتحول الرقمي في مجال الإدارة المالية العامة.
- التعرف على دور حوكمة بيانات المالية العامة في تحسين جودة تلك البيانات.
- تطوير حالات الاستخدام لتطبيق التكنولوجيا الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي في الحلول الرقمية للإدارة المالية العامة.

الرقابة على القطاع المالي (FSS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى العليا المكلفون بالرقابة على القطاع المالي، وخاصة موظفي البنوك المركزية وهيئات التنظيم المالي، والهيئات الأخرى المشاركة في الرقابة الاحترازية الكلية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية (يفضل على مستوى الماجستير) أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وممن يتقنون استخدام أجهزة الكمبيوتر في تحليل البيانات. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون للالتحاق بالدورة قد سبق لهم إتمام دورة التدريب عبر الإنترنت حول "تحليل الأسواق المالية (FMAx)". ونظراً لأن العديد من الحلقات التطبيقية في هذه الدورة تستخدم صحائف عمل برنامج "مايكروسوفت إكسل"، لذا يتعين الإلمام بأساسيات استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل".

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية فقط. ونظراً للطبيعة الفنية للدورة التدريبية، يشترط إتقان اللغة الإنجليزية.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة إلى تعريف المشاركين بأهم المفاهيم والأدوات المستخدمة في تحديد وتقييم مواطن الضعف ومصادر القوة في القطاع المالي. وتُقدم هذه الدورة مجموعة من الأدوات الأساسية لتقييم المخاطر المحيطة بالقطاع المالي وقياسها مقابل هوامش رأس المال والسيولة الوقائية في النظام المالي. وتركز المناقشات على التحديد المبكر للاختلالات المالية الكلية

وتحليل مدى انتقال العسر المالي بين مختلف المؤسسات والأسواق والقطاعات الاقتصادية، بهدف الحد من احتمال وقوع الأزمات المالية وتخفيض حدتها حال وقوعها. وتتضمن الدورة مزيجاً من المحاضرات والحلقات التطبيقية العملية بحيث تسمح للمشاركين بتطبيق الأساليب الضرورية لتقييم المخاطر.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- قياس المخاطر الأساسية التي تواجه البنوك (مثل الائتمان والأسواق والتمويل)، وهوامش رأس المال والسيولة الوقائية ذات الصلة، من منظور استقرار النظام المالي.
- تصميم وتنفيذ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الأساسية للملاءة والسيولة وتفسير نتائجها.
- إدراك أهمية جهات الوساطة المالية غير المصرفية وروابطها بالبنوك.
- تقييم الروابط المالية الكلية، بما في ذلك الروابط بين القطاع المالي، والحكومة، والاقتصاد العيني، إلى جانب آليات تعظيم الأثر المحتملة.
- رصد تراكم المخاطر النظامية ومواطن الخطر المصاحبة للائتمان، وأسعار العقارات، والرفع المالي، وعدم التوافق في الميزانيات العمومية، والروابط المتبادلة.
- تقييم كيفية انتشار الصدمات وتفاقمها من خلال النظام المالي، على سبيل المثال من خلال دوامات السيولة المعاكسة أو التأثيرات المرتدة بين أسعار الأصول والرفع المالي.

التنبؤ الآني (NWC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة والمتوسطة من وزارات المالية والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات العامة المهتمة بهذه القضايا.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا على دراية بأساسيات السلاسل الزمنية في الاقتصاد القياسي مع الإلمام باستخدام برمجيات EViews (حزمة برمجيات الاقتصاد القياسي). ويوصى بشدة أن يكون المشاركون قد أتموا بضع دورات عامة في الاقتصاد الكلي، مثل دورة "التنبؤ والتحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي" (MFA) ودورة "تشخيص حالة الاقتصاد الكلي" (MDS)، سواء الدورات المباشرة أو عبر الإنترنت.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية فقط. ونظراً للطبيعة الفنية للدورة التدريبية، يشترط إتقان اللغة الإنجليزية.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات بالاشتراك مع بنك المغرب، تزود المشاركين بأحدث أدوات التنبؤ الآني التي تعرِّفهم بالمفاهيم والأساليب لإدراج المؤشرات الاقتصادية عالية التواتر في عملية التنبؤ، مع دمج هذا التدريب في المساعدة الفنية بشأن إعداد ونشر البيانات. وتكمل كل موضوع من موضوعات الدورة حلقات تطبيقية عملية وفروض منزلية مصممة لإيضاح الخطوات اللازمة لصياغة نموذج التنبؤ الآني وإعداد تنبؤ آني.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم وإتقان الخطوات اللازمة لمعالجة سلاسل البيانات الزمنية في برمجيات EViews، وتقدير نموذج انحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية وحساب التنبؤات المصاحبة في برمجيات EViews.
- صياغة عدة إجراءات إحصائية مفيدة في برمجيات EViews، بما في ذلك توحيد السلاسل الزمنية من معدلات التواتر العليا إلى الدنيا؛ وأساليب الاستيفاء الداخلي؛ والتعديلات الموسمية؛ واستخدام المؤشرات الرائدة.
- تحديد المؤشرات عالية التواتر الملائمة المفيدة في التنبؤ الآني بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وتجهيزها لاستخدامها في تمرين التنبؤ الآني.
- صياغة وتقدير نموذج انحدار للتنبؤ الآني باستخدام عدة مناهج (بما فيها مقدرات "سد الفجوات" (BRIDGE)، و"معاينة البيانات مختلفة التواتر" (MIDAS)، و"معاينة البيانات مختلفة التواتر غير المقيدة" (U-MIDAS)).
- إعداد تنبؤ آني من نموذج انحدار مجموعة الأساس ودمج التنبؤات المتنافسة باستخدام نماذج تجميع التنبؤات.
- تقييم درجة دقة التنبؤ الآني باستخدام عدة مؤشرات لأداء التنبؤات.
- تطبيق أدوات التنبؤ الآني على بيانات بلدانهم وتفسير التنبؤ الآني بالشكل الملائم في سياق وضع السياسات.

إصلاح نظم دعم الوقود (RFS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات المالية أو غيرها من الوزارات أو الهيئات الحكومية المشاركة في تحديد أسعار الوقود أو وضع سياسة دعم الوقود.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو غيره من المجالات ذات الصلة. ومن المحبذ إتقان استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل".

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة، التي تُقدمها إدارة شؤون المالية العامة، آخر المستجدات في الإنفاق على دعم منتجات الوقود وآثارها الاقتصادية الكلية وانعكاساتها البيئية والاجتماعية. وتستند الدورة إلى دراسات حالة قُطْرية، وتتناول بالتفصيل أهم عناصر الإصلاحات الناجحة، مثل تدابير حماية الفئات منخفضة الدخل التي تتأثر سلباً بانخفاض مستوى الدعم. كذلك تعرض الدورة أدوات قياس الدعم، وتقييم التأثير التوزيعي بالإضافة إلى الآليات البديلة لتسعير الوقود التي يمكنها تمهيد انتقال آثار التغيرات في أسعار الوقود الدولية إلى الأسعار المحلية مع حماية الموازنة العامة. وقد يطلب من المشاركين تقديم عروض حول تجارب بلدانهم في تحديد أسعار الوقود وإصلاح نظم الدعم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح المبررات المختلفة لدعم الطاقة وكيفية قياس حجم الدعم.
- شرح مساوئ دعم الطاقة.
- تحديد العقبات الممكنة أمام إصلاح نظم دعم الوقود.
- تصميم استراتيجية إصلاح فعالة تستند إلى الدروس المستقاة من تجارب البلدان الأخرى.
- استخدام أدوات معدة خصيصاً لقياس دعم الوقود وتقدير أثر إصلاح هذا النظام على رفاهية الأسر للاسترشاد بها في صياغة التدابير التخفيفية واختيار آليات تسعير الوقود البديلة.

التمويل الصحي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الأدلة والسياسة والإصلاح (EPR)

المستفيدون المستهدفون: صُنّاع القرار من وزارات المالية والصحة والهيئات العامة للتأمين الصحي.

شروط الالتحاق: يفضل أن يكون المشاركون مطلعين على مفاهيم التمويل الصحي، والإدارة المالية العامة، وإصلاحات سداد مستحقات مقدمي الخدمات، ولكن لا تعد هذه المعرفة شرطاً إلزامياً حيث أن مستوى هذه الدورة تمهيدي.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: ترتكز رؤية التغطية الصحية الشاملة على فكرة توفير خدمات صحية عالية الجودة للجميع عند الحاجة إليها، دون دفعهم نحو مستوى الفقر بسبب ارتفاع المقابل المسدد من المال الخاص. وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ركوداً في مؤشرات تغطية الخدمات خلال السنوات الأخيرة مع انخفاض

الحماية المالية. ومع ارتفاع نفقات الرعاية الصحية بسبب زيادة الطلب على التكنولوجيا المكلفة، وشيخوخة السكان وما يصاحبها من ارتفاع الإصابة بالأمراض غير السارية، أصبحت الأسر المعيشية تتحمل فواتير ذات مبالغ أعلى ومعرضة لتكبد نفقات صحية كارثية.

وتقع الصحة كأولوية منخفضة نسبياً في الانفاق الحكومي في المنطقة، ماعدا بعض الاستثناءات. وقد عانى النمو الاقتصادي، وهو المحرك الأكبر في العادة لزيادة الإنفاق على الصحة العامة، أشد المعاناة جراء جائحة كوفيد ثم تصعيد الصراع في المنطقة في عام 2023 والذي يعرقل التعافي الاقتصادي. وبارتفاع الطلب على الخدمات، وفي ظل غياب الزيادات الكبرى في الإنفاق العام، أصبح تحسين كفاءة تكلفة الإنفاق الصحي الحالي من الأهمية بمكان.

يتطلب تحسين كفاءة الإنفاق أولاً وقبل كل شيء الانتقال من الاعتماد الكبير على الدفع من المال الخاص إلى التمويل العام الممول مسبقاً. وتؤدي سمات سوق العمل إلى صعوبة تحصيل الضرائب المباشرة، بما في ذلك اشتراكات التأمين الصحي ومخططات الحماية الاجتماعية الأخرى. وإلى جانب ذلك، تشهد العديد من البلدان في المنطقة وجود نفس المحركات الرئيسية لعدم الكفاءة وهي: نموذج تقديم خدمات يرتكز على المستشفيات، وضعف الحوكمة بالنسبة لجودة الرعاية، وعدم كفاية القوة العاملة، وانخفاض تمكين السكان من مساءلة النظم لتقديم رعاية صحية عالية الجودة وبسعر معقول.

وقد بدأ عدد قليل من بلدان المنطقة في تطبيق مخططات التأمين الصحي الاجتماعي أو التوسع فيها بهدف تحسين الكفاءة، ومن شأن تلك المخططات المساهمة بشكل كبير في رفع كفاءة الإنفاق الصحي في حالة تحقق ما يلي: (أولاً) الحد من التشتت، (ثانياً) ازداد إقبال القطاع غير الرسمي عليها، (ثالثاً) تعزيز القدرة على تنفيذ الشراء الاستراتيجي وإدارة الإنفاق بفعالية وتحسين جودة الخدمات. ويجب تطبيق الإصلاحات على نظم الإدارة المالية العامة والاستثمار في نظم البيانات للحصول على مكاسب الكفاءة المذكورة، كما تمثل التكنولوجيا الرقمية فرصة لتبسيط العمليات وتحسين الكفاءة وتعزيز تجربة المستفيدين.

توفر أساسيات التمويل الصحي للمشاركين الذين لم يطلعوا من قبل باستفاضة على هذا الموضوع فرصة لإتقان المفاهيم الأساسية (تعبئة الموارد المحلية ومكاسب الكفاءة والتأمين الصحي) والسياسات الرئيسية واكتساب مهارات التفكير النقدي في حلول السياسات الممكنة لهذه التحديات الرئيسية للتمويل الصحي. وبنهاية هذه الدورة التدريبية التي تعتمد على التجارب وحل المشكلات، سيكون لدى المشاركين فهماً وافياً للمفاهيم الرئيسية للتمويل الصحي.

إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها (BR)

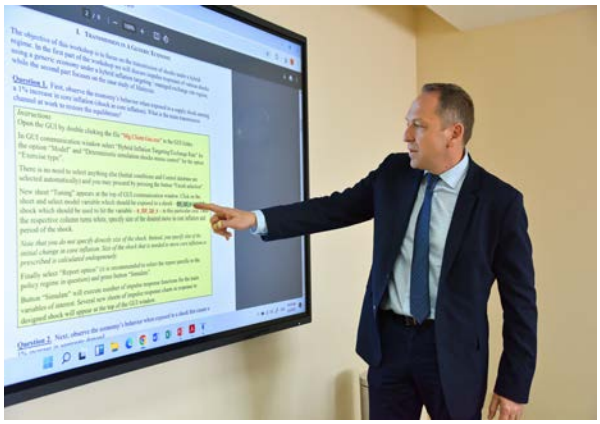

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية والهيئات التنظيمية والسلطات الرقابية ووزارات المالية وصناديق تأمين الودائع والجهات الأخرى المعنية بالرقابة المصرفية، وتسوية أوضاع البنوك، وتشغيل شبكات الأمان للقطاع المالي المحلي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن تكون لدى المشاركين خبرة في الرقابة المصرفية أو سياسات أو عمليات تسوية أوضاع البنوك أو حماية المودعين.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تلقي هذه الدورة، التي تُقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، نظرة شاملة على القضايا المفاهيمية والتشغيلية المتعلقة بإعادة هيكلة البنوك الضعيفة والمتعثرة وتسوية أوضاعها. ومن أهم الموضوعات التي تناقشها هذه الدورة:

- تحديد البنوك الضعيفة والرقابة عليها: الأسباب الشائعة للمشكلات المصرفية وكيف يتم تحديدها وكذلك أدوات التدخل المبكر والمناهج الرقابية في التعامل مع البنوك الضعيفة.
- تسوية أوضاع البنوك من خلال إعادة الهيكلة والتصفية: الركائز المؤسسية لشبكات الأمان المالي والتنسيق بين الهيئات، والعوامل الأساسية في نظم التسوية الفعالة (استرشاداً بما ورد في

"المواصفات الأساسية لنظم التسوية الفعالة" التي أعدها "مجلس الاستقرار المالي")، ووضع خطط التعافي وتسوية الأوضاع، واتخاذ المبادرات لاختبار قدرة الاستمرارية في العمل؛ ودور التأمين على الودائع وأفضلية المودعين.

- احتواء الأزمات: دعم السيولة والضمانات الحكومية.
- الاستعداد للتشغيل: بدء إجراءات التسوية، وخيارات التسوية المتاحة للبنوك المؤثرة على النظام وغير المؤثرة عليه، والتسوية عبر الحدود، ومبادرات اختبار الاستعداد التشغيلي، واستراتيجيات التشخيص وإعادة الهيكلة على مستوى النظام، واعتبارات السياسات وأدوات دعم رأس المال العام.
- التعامل مع الأصول المتعثرة: إخفاقات السوق وإصلاحات السياسات، ومناهج حل مشكلات القروض المتعثرة – والسياسات الرقابية، وإنفاذ إجراءات الإعسار وسداد الديون، وأسواق الأصول المتعثرة، ودور شركات إدارة الأصول.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح العوامل الأساسية في الاستعداد للأزمات وإدارتها.
- تحديد البنوك الضعيفة والتوصل إلى استراتيجيات للتعامل معها.
- تحديد سمات التصميم الرئيسية لنظم التسوية الفعالة والخيارات المتاحة لتعزيز الاستعداد للتشغيل.
- تحديد خيارات تحقيق الاستقرار في مواجهة الذعر المالي وتصميم استراتيجيات موثوقة لإعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها على أساس منفرد وعلى أساس النظام ككل.
- المقارنة بين الخيارات المتاحة لمعالجة الأصول المتعثرة.

تحليل سياسة المالية العامة (FPA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى العليا المهتمون بتفهم سياسة المالية العامة وانعكاساتها على الاقتصاد الكلي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون قد سبق للمشاركين الالتحاق بدورات دراسية جامعية في الاقتصاد الكلي، أو لديهم خبرة معادلة، وأن تكون لديهم خلفية عن أساسيات الاقتصاد الكلي والاقتصاد القياسي. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي (FPP) وعلى إلمام جيد ببرنامج الصحائف الجدولية "مايكروسوفت إكسل" حيث سيتم استخدامه في معظم الحلقات التطبيقية

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة العربية.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات بالتعاون مع صندوق النقد العربي، عرض نظرة عامة على أهم مفاهيم وأدوات وأساليب سياسة المالية العامة المستخدمة في تحليل كيفية مساهمة سياسة المالية العامة في ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو طويل الأجل القابل للاستمرار.

وترتكز هذه الدورة التدريبية العملية على موضوعات المالية الكلية الأساسية اللازمة لتحليل سياسة المالية العامة. وتشمل الوحدات التعليمية في هذه الدورة النتائج التجريبية العامة، والحلقات التطبيقية القائمة على استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل"، ودراسات الحالة، وبعض الموضوعات المختارة ذات الأهمية على المستوى الإقليمي. كما تعمل الدورة التدريبية على دمج بيانات مرحلة ما بعد جائحة كوفيد وأحدث الأبحاث ومناقشات السياسات في الصندوق. وتضم الدورة مجموعة مختارة من المحاضرات ذات صلة غير مباشرة بموضوع الدورة وتدور حول إصلاح دعم الطاقة وأطر المالية العامة للاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية، إلى جانب جلسات المراجعة وعروض المشاركين.

وسوف تكون هذه الدورة محط اهتمام المسؤولين الراغبين في تعميق فهمهم لكيفية تأثير سياسة المالية العامة على الاقتصاد وأدوات التحليل ذات الصلة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- استخدام سياسة المالية العامة في تحقيق أهداف الحكومة الرئيسية كالاستقرار الاقتصادي الكلي، والعدالة والكفاءة، والنمو طويل الأجل القابل للاستمرار.
- استخدام الأدوات والأساليب المكتسبة لتقييم موقف المالية العامة، ومضاعفات المالية العامة، واستمرارية القدرة على تحمل الدين في البلد المعني.
- تقييم أهم عناصر السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق.

تصميم الحماية الاجتماعية وتطبيقها (SPDIP)

المستفيدون المستهدفون: صُممت هذه الدورة خصيصاً لكبار المسؤولين الحكوميين وصناع السياسات من المستويات العليا للإدارة وصنع السياسات، والممارسين الفنيين من الوزارات والهيئات والمنظمات المعنية بإصلاحات الحماية الاجتماعية وتطبيقها في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجلس التعاون الخليجي.

شروط الالتحاق: ينتظر أن يكون المشاركون على معرفة وافية بنظم الحماية الاجتماعية في بلدانهم ومهتمين بالتعلم من مختلف الممارسات المطبقة في سياقات أخرى والتفكير في الدروس والخبرات التي يمكن تطبيقها استباقياً على سياقات بلدانهم.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: استناداً إلى الدورات واسعة النطاق الإقليمية والعالمية التي يُصممها ويُقدمها خبراء البنك الدولي، تُقدم هذه الدورة على مدار خمسة أيام بنظام الحضور الشخصي مع إمكانية ضم مشاركين آخرين عبر الإنترنت لضمان المشاركة واسعة النطاق والتعلم من مختلف بلدان المنطقة. وستعمل الدورة بالتحديد على ما يلي: (أولاً) تقديم محتوى متخصص يعتمد على الممارسات الإقليمية والعالمية، (ثانياً) دعوة الخبراء والمتحدثين من البنك الدولي، ومؤسسات التنمية الأخرى، والحكومات (بعضهم حضورياً والآخرون افتراضياً عبر الإنترنت)، (ثالثاً) تغطية الموضوعات المتخصصة حول المكونات الرئيسية للحماية الاجتماعية، وهي بالتحديد المساعدة الاجتماعية، والتأمينات الاجتماعية، وسياسات وبرامج سوق العمل، ونظم توفير الحماية الاجتماعية، (رابعاً) تيسير تبادل المعلومات والمعرفة من خلال التفاعل بين المشاركين من مختلف البلدان ومشاركتهم للقصص الناجحة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعزيز نظم الحماية الاجتماعية من خلال التجارب القوية والمبتكرة.
- توفير منصة تفاعلية للنقاشات المستنيرة حول القضايا التشغيلية والاستراتيجية.
- توفير مجال مناسب لتبادل المعرفة والتعلم المستمر في المنطقة وعالمياً.
- توفير الأمثلة والتدريبات العملية لتعزيز المواد النظرية المقدمة خلال الدورة.

وللحصول على المزيد من المعلومات حول محتوى الدورة، يرجى توجيه استفساراتكم إلى السيدة أوغو جينتيليني (اقتصادي أول، قائد فريق المهام المساعد) على البريد الإلكتروني: ugentilini@worldbank.org والسيدة إيكاترينا بانكراتوفا (أخصائي أول الحماية الاجتماعية ومنسق برنامج الحماية الاجتماعية والوظائف في بلدان مجلس التعاون الخليجي) على البريد الإلكتروني: epankratova@worldbank.org والسيدة دانا الريّس (أخصائية العمل والمهارات) على البريد الإلكتروني: dalrayess@worldbank.org

سياسات القطاع المالي (FSP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى العليا المشاركون في صياغة السياسات للقطاع المالي، ولا سيما موظفو البنوك المركزية وهيئات التنظيم المالي، وأي هيئات أخرى مشاركة في الرقابة الاحترازية الجزئية أو الكلية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو التمويل أو لديهم خبرة عملية معادلة، ودراية بأساسيات الاقتصاد القياسي، وقدرة على تفسير النتائج المستمدة من نماذج الاقتصاد القياسي. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول "تحليل الأسواق المالية (FMAx)" وأن يكونوا على دراية عملية باستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل". كذلك يفضل أن يكون قد سبق لهم حضور دورة "الرقابة على القطاع المالي" (FSS) نظراً لأهمية فهم وتقييم المخاطر الأساسية المحيطة بالقطاع المالي من أجل تصميم سياسات التخفيف من حدة هذه المخاطر.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية فقط. ونظراً للطبيعة الفنية للدورة التدريبية، يشترط إتقان اللغة الإنجليزية.

وصف الدورة: تبدأ هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات في الصندوق، بإلقاء نظرة عامة على المخاطر المالية وكيفية انتقالها داخل النظام المالي والقطاع العيني وبينهما. ويستعرض المشاركون بعد ذلك تصميم وتأثير سياسات القطاع المالي على تخفيف حدة المخاطر التي تم تقييمها بدءا من الأساس المنطقي للسياسات الاحترازية الجزئية والكلية على السواء. وتتناول الدورة أيضا مناقشة التفاعلات بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الاحترازية الكلية. ورغم أن التركيز ينصب على الاستراتيجيات الوقائية، تناقش الدورة كذلك السياسات التي تعالج أوضاع العسر المالي والتخطيط للطوارئ. وتتضمن الدورة مزيجاً من المحاضرات ودراسات الحالة والحلقات التطبيقية العملية يسمح للمشاركين بمناقشة واختبار مختلف السياسات حتى يتسنى لهم قياس نتائجها، المقصودة وغير المقصودة على السواء. وينصح المشاركون المهتمون أساساً بتقييم المخاطر بالاطلاع على دورة "الرقابة على القطاع المالي" (FSS) حيث إن ذلك هو محور تركيزها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد القنوات التي تنتقل خلالها الصدمات بين القطاع المالي والقطاع العيني، وكذلك داخل النظم المالية وفيما بينها.
- تحليل السياسات الاحترازية الجزئية والكلية ذات الصلة، وكيفية تفاعلها المحتمل مع السياسات الأخرى ومع أي عواقب ممكنة غير مقصودة.
- التوصية باستخدام أدوات احترازية كلية لمنع وقوع المخاطر النظامية والتخفيف من حدتها حال حدوثها، وتحديد بعض التحديات المحتملة ذات الصلة بالتنفيذ.
- تقييم فعالية السياسات الاحترازية الجزئية والكلية.

الشراء العمومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (PPM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في الوزارات المعنية والهيئات العمومية المشرفون على سياسات ومشاريع الشراء العمومي والبنية التحتية.

شروط الالتحاق: المسؤولون الذين يتمتعون بخبرة مناسبة في مشاريع الشراء العمومي أو البنية التحتية ولديهم الرغبة في تطوير معارفهم وقدراتهم في مجال صنع القرارات الرامية إلى سَن السياسات ذات الصلة.

اللغة المستخدمة: تُقدَّم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تُعقد على مدار أربعة أيام، إلى تعميق فهم ومعرفة المشاركين بالمبادئ والسياسات والأدوات والصكوك الرئيسية المعنية بتعزيز نُظم الشراء العمومي. ويمكن تطبيق هذه المبادئ على جميع مشاريع الشراء العمومي، لا سيما مشاريع البنية التحتية. كما تغطي الدورة جميع مراحل دورة الشراء العمومي، من تحليل الاحتياجات إلى إتمام تنفيذ العقد.

تُقدم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هذه الدورة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وتستخدم المعلومات النظرية وكذا دراسات الحالة المستمدة من تجارب بلدان كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي تشجع المشاركين على مشاركة تجاربهم الوطنية. ويتمتع المحاضرون بخبرات طويلة ومتنوعة في القطاعين العام والخاص وتُعقد الدورة في جو مريح بعيد عن الطابع الرسمي من أجل التشجيع على المشاركة العامة والمناقشات الحية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- الحصول على معارف معمقة حول كيفية تعزيز نظم الشراء العمومي وتنفيذ سياسات تتسم بالكفاءة.
- معرفة كيفية إدارة مشاريع الشراء العمومي والبنية التحتية المعقدة على نحو يغطي كامل دورة الشراء العمومي التي تتألف مما يلي: مرحلة الإعداد، ومرحلة التنفيذ، ومرحلة انتهاء التعاقد.
- اكتساب معارف معمقة بشأن تقييم الحوكمة والمخاطر في مجالات الشراء العمومي، التي تُعد الأكثر عرضة للمخاطر، لا سيما مشاريع البنية التحتية الضخمة.
- التعرف على أمثلة متعددة وملموسة لتلك المشاريع والتعرف على كيفية تحقيق أقصى درجات النجاح ومردودية الإنفاق. تستند هذه الأمثلة إلى تجارب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمات أخرى نظيرة.
- توسيع شبكات علاقاتهم المهنية والتعلم من المشاركين الآخرين.

للحصول على معلومات إضافية حول محتوى هذه الدورة التدريبية، يرجى الاتصال بالسيدة كنزة خشاني على البريد الإلكتروني: Kenza.KHACHANI@oecd.org أو السيد باولو ماغينا على البريد الإلكتروني: Paulo.MAGINA@oecd.org

السياسة النقدية (MP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل المهتمون بفهم وتحليل تنفيذ السياسة النقدية وتفاعلاتها مع بقية قطاعات الاقتصاد.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، مع الإلمام ببرمجيات "مايكروسوفت إكسل" والتطبيقات القائمة عليها. ويوصى بشدة أن يكون المشاركون قد أتموا بضع دورات عامة في الاقتصاد الكلي، مثل دورة "سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي" (FPP) ودورة "تشخيص حالة الاقتصاد الكلي" (MDS)، سواء الدورات المباشرة أو عبر الإنترنت.

اللغة المستخدمة: تُقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية فقط. ونظراً للطبيعة الفنية للدورة التدريبية، يشترط إتقان اللغة الإنجليزية.

وصف الدورة: تلقي هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات بالاشتراك مع صندوق النقد العربي، نظرة شاملة على نظم السياسة النقدية، وآليات انتقال آثارها، ودور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي الكلي. وتسد هذه الدورة الفجوة بين النظريات والأدلة التجريبية والخبرة العملية عن طريق توضيح المشكلات في إيجاد الحلول المُثلى والمفاضلات بينها في قرارات السياسة النقدية. وتمضي عملية التعلم في هذه الدورة من المحاضرات التي تستعرض المفاهيم الأساسية للسياسات إلى الحلقات التطبيقية العملية، مع التركيز بوجه خاص على التحديات الفعلية التي تواجه السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتُستخدم دراسات الحالة لتعميق فهم المشاركين ومساعدتهم على مقارنة وتقييم استجابات السياسات للصدمات المتنوعة في ظل الأنظمة ذات السياسات النقدية المختلفة. وتقر الدورة بالطبيعة المتطورة للأطر النقدية وصلاحيات البنوك المركزية وتولي اهتماما للمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة والأزمات الأخيرة التي غيرت مشهد عمل البنوك المركزية بشكل جذري (بما يتجاوز نطاق سياسات أسعار الفائدة البسيطة، مع إيلاء الاهتمام اللازم لمسألة "السياسة النقدية غير التقليدية" وتواصل البنك المركزي). وتناقش الدورة كذلك التطورات الأخيرة للعملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي وانعكاساتها بالنسبة لانتقال آثار السياسة النقدية وعملياتها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل كيفية صنع قرارات السياسة النقدية في ظل النظم المختلفة بغية تحقيق استقرار الأسعار وإحراز أهداف أخرى.
- تحديد كيفية انتقال آثار هذه القرارات إلى الاقتصاد العيني.
- تقييم كيفية استجابة الاقتصاد والسياسة النقدية للصدمات الاقتصادية الكلية في ظل الأطر المختلفة للسياسة النقدية، وذلك من خلال عرض المجموعات أمام نظرائهم من المشاركين.
- وسيكون بوسع المشاركين من البنوك المركزية:
- تصميم إطار سليم للسياسة النقدية.
- وضع سياسات تتسق مع الإطار الذي تم اختياره.

تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (WEO)

المستفيدون المستهدفون: صُممت هذه الدورة لكبار المسؤولين الحكوميين والممثلين الفنيين للوزارات الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين يساهمون بشكل مباشر في تنفيذ جدول أعمال الفرص الاقتصادية للمرأة من خلال حزمة البرامج التي يطبقونها، بالإضافة إلى ممثلين عن غيرها من الهيئات متعددة القطاعات ذات الصلة (من قبيل صناديق الضمان الاجتماعي واللجان الوطنية للمرأة) المعنية بتنفيذ جداول الأعمال المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتوفير فرص العمل.

شروط الالتحاق: يُفترض بالمشاركين أن يكونوا من المسؤولين رفيعي المستوى في وزارات العمل والاقتصاد والصناعة والحماية الاجتماعية وشؤون المرأة المعنيين بصناعة القرارات المتعلقة بتصميم المشاريع أو البرامج أو السياسات الوطنية المُعدة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وتقييمها والإشراف عليها.

اللغة المستخدمة: تُقدّم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبةً بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

وصف الدورة: إن مشاركة المرأة في سوق العمل أصبحت موضوعًا يحظى بأولوية متزايدة لدى الحكومات، وعليه فإن هذه الدورة تستهدف تزويد المشاركين بالمعلومات والإلهام بغرض تعزيز السياسات والبرامج القُطرية التي من شأنها ان تساهم بشكل مباشر في توفير بيئة مؤاتيه للمشاركة الاقتصادية للمرأة.

أهداف الدورة: ينقسم الهدف من ورشة العمل إلى شقين:

- تزويد المشاركين بمفهوم وافٍ لأهم التحديات أو القيود التي التي تعترض المرأة عند الالتحاق بسوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو البقاء فيه.
- مشاركة المعارف وأفضل الممارسات المتعلقة بالتدخلات المبتكرة الرامية إلى تحسين الفرص الاقتصادية للمرأة.

ستغطي هذه الدورة العديد من المواضيع والتي تشمل الإصلاحات التشريعية، والأعراف الاجتماعية، وتوفير رعاية الأطفال، والفرص الاقتصادية للمرأة في القطاع الخاص، ومستقبل العمل بما في ذلك الفرص المتاحة في الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر، والمرأة في ظل التغير المناخي، وكذلك بيانات النوع الاجتماعي والأدلة للاستنارة بهم في وضع السياسات القائمة على الأدلة.

وللحصول على مزيد من المعلومات حول محتوى هذه الدورة التدريبية، يرجى توجيه استفساراتكم إلى قائدة فريق البنك الدولي المعني بهذه الدورة السيدة نهلة زيتون، أخصائي أول الحماية الاجتماعية على البريد الإلكتروني: nzeitoun@worldbank.org والسيدة جونا ماريا لاندفال، كبير علماء الاجتماع على البريد الإلكتروني: jlundwall@worldbank.org، والسيدة ثريا الأسيوطي، أخصائي الحماية الاجتماعية، على البريد الإلكتروني: selassiouty@worldbank.org، والسيدة أنجيلا الزير عاصي، أخصائي سوق العمل، على البريد الإلكتروني: aelzir@worldbank.org

دورات التدريب بحسب الموضوعات الرئيسية

يورد جدول موضوعات الدورات تقسيماً للدورات التي يتيحها الصندوق والمنظمات الخارجية الأخرى، بحسب الموضوعات الرئيسية، مما ييسر على مسؤولي البلدان اختيار الموضوعات التي تهمهم.

برنامج 2026/2025	
الجهة الراعية	الموضوع / عنوان الدورة
مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، والحوكمة، ومكافحة الفساد	
LEG	الاعتبارات والتحديات القانونية لوحدات الاستخبارات المالية وجهات إنفاذ القانون في مكافحة تمويل الإرهاب وانتشار التسلح: منظور مجلس التعاون الخليجي (CFT)
LEG	تعزيز استيعاب مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح (AML)
MCM	الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة الدين العام (LIDM)
سياسة المالية العامة	
METAC	إدارة الاستثمار العام المراعية للاعتبارات المناخية (PIM)
FAD-AMF	الضرائب وتعبئة الإيرادات المحلية (TDRM)
METAC	استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارات الجمركية (AICA)
WB	إعادة النظر في سياسات المالية العامة: مواجهة عدم المساواة والفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (FP-MENA)
ICD	استدامة المالية العامة (FS)
WB	تقدير تكلفة دورة الحياة واستخدام المعايير المُقَدَّرة في مشتريات مشروعات البنية التحتية (LCC)
FAD	تطبيق الذكاء الاصطناعي في الإدارة المالية العامة (AIPFM)
FAD	إصلاح نظم دعم الوقود (RFS)
ICD-AMF	تحليل سياسة المالية العامة (FPA)
WB	تصميم الحماية الاجتماعية وتطبيقها (SPDIP)
ICD	التدريب الثاني للمسؤولين التنفيذيين حول اعتبارات سياسة المالية العامة (FPC)
تحليل الاقتصاد العام والاقتصاد الكلي	
ICD	تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDS)
ICD	التنبؤ والتحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (MFA)
ICD-AMF	برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي (FPP)
ICD	إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRC)
ICD-BAM	التنبؤ الآني (NWC)
المجالات الحيوية للاقتصاد الكلي وموضوعات النمو	
ICD	عدم المساواة بين الجنسين والاقتصاد الكلي (GM)
ICD-BAM	العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDC)
ICD	النمو الشامل (IG)
ICD-AMF	تغير المناخ من منظور الاقتصاد الكلي (MCC)

برنامـــج 2026/2025	
الجهة الراعية	الموضوع / عنوان الدورة
MCM	العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية: الاعتبارات الأولية (CBDC)
ICD	البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات – برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي (FPP-FCS)
ICD	البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات – تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDS-FCS)
WB	تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (WEO)
القطاع النقدي والمالي	
IFSB-MCM	دورة تدريبية مشتركة بين مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط حول تقييم تطبيق المعايير الدولية للصيرفة الإسلامية (ISIB)
METAC	المعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: من منظور رقابي (IFRS 9)
MCM	الرقابة المصرفية المستندة على المخاطر (RBS)
MCM	اختبار الضغوط الكلية: تحليل مخاطر الملاءة (MST)
FIN	تقييم الضمانات الوقائية في البنوك المركزية (SAC)
ICD	التدريب الأول للمسؤولين التنفيذيين حول قضايا البنك المركزي (CBI)
ICD-AMF	الرقابة على القطاع المالي (FSS)
MCM	إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها (BR)
ICD	سياسات القطاع المالي (FSP)
ICD-AMF	السياسة النقدية (MP)
الإحصاءات	
STA	احصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – المستوى المتوسط (BPIIPS-M)
METAC	إحصاءات دين القطاع العام (PSDS)
STA-AMF	إحصاءات مالية الحكومة – المفاهيم الأساسية (GFS-F)
METAC	إعادة تحديد أساس إجمالي الناتج المحلي ونظام الحسابات القومية نسخة عام 2025 (GDP)
STA-AMF	المؤشرات عالية التواتر للنشاط الاقتصادي (IEA)
STA-AMF	إحصاءات مالية الحكومة – المفاهيم الأساسية (GFS-F)
STA-AMF	انعكاس التحول الرقمي على إحصاءات القطاع المالي (RDFSS)
التجارة والتنويع وموضوعات أخرى	
WTO	اتفاقية الزراعة للبلدان العربية والشرق الأوسط (AGR)
WB	أسس علم السلوك في السياسة العامة (BSPP)
WB	تقييم الأثر عملياً: تدريب للقطاع الصحي (HS)
OECD	تصميم سياسات إضفاء الطابع الرسمي على الوظائف والأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (PJB)
WB	التمويل الصحي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الأدلة والسياسة والإصلاح (EPR)
OECD	الشراء العمومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (PPM)

قصص نجاح المركز

المملكة الأردنية الهاشمية

تعزيز الشفافية في الأردن – شفافية المالية العامة (FT)

اتخذت الأردن خلال العقد الماضي خطوات مهمة لتعزيز شفافية المالية العامة، كما قامت منذ فترة وجيزة بتعديل قانون الشفافية والوصول إلى المعلومات، مع اعتماد الشفافية كمبدأ وهدف أساسيين لتطوير القطاع العام. وقد أدت زيادة معدل نشر تقارير الإنفاق لجائحة كوفيد 19 وتدقيقها إلى تحسين شفافية الإنفاق العام، كما تعمل الأردن على التوسع في منظومة الشراء الإلكتروني الوطنية وتعزيز ارتباطها بنظام معلومات الإدارة المالية للحكومة.

ركزت الدورة التدريبية لشفافية المالية العامة، التي قدمها المركز بالاشتراك مع مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (ميتاك) في عام 2023، على الأدوات العملية لتعزيز شفافية المالية العامة، وذلك بالاستناد إلى مدونة شفافية المالية العامة لصندوق النقد الدولي. وفتحت الدورة المجال لنقاش معمق حول منهجية مؤشر الميزانية المفتوحة كما سلطت الضوء على أمثلة عملية لدول أحرزت تقدماً كبيراً في جدول أعمال شفافية المالية العامة. ودعمت الدورة التعلم من الأقران من خلال التشجيع على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان.

وقد شاركنا مسؤول من الأردن تجربته قائلاً: "كانت هذه الدورة مفيدة جداً، وعرضت مختلف المعايير الخاصة بشفافية المالية العامة .. نحن نتصدر المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنسبة لشفافية المالية العامة، لكن نحتاج إلى بذل جهود مستمرة. قدمت لنا هذه الدورة رؤى قيمة من أجل القيام بإصلاحات إضافية."

تصحيح أوضاع المالية العامة في الأردن – استدامة المالية العامة (FS)

رغم الصدمات الخارجية المتعاقبة التي أصابت الأردن في السنوات الأخيرة، بما فيها جائحة كوفيد 19، فقد أحرزت الأردن تقدماً كبيراً في تنفيذ عملية تصحيح أوضاع المالية العامة من أجل التصدي لضغوط المالية العامة ودعم استمرارية أوضاعها. وقد قامت بتعبئة إيرادات هامة، تخطت مستوياتها تلك المسجلة قبل الجائحة، وذلك بتوسيع الوعاء الضريبي وتعزيز كفاءة إدارة الضرائب. كما تم احتواء الإنفاق الجاري من خلال رفع دعم الوقود وترشيد دعم المواد الغذائية، مع توسيع تغطية شبكة الأمان الاجتماعي.

قدمت دورة "استدامة المالية العامة"، التي نظمها المركز بالاشتراك مع معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات، أدوات للمشاركين لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام، مع توقع الدين وتحديد أهم محركات التغيرات في مستويات الدين في ظل سيناريوهات اقتصادية مختلفة. وركزت الدورة على أهمية التطبيقات العملية لدعم صناعة القرار المستنير، بما في ذلك تحديد عمليات ضبط المالية العامة المطلوبة لتحقيق هدف الدين العام خلال فترة محددة.

وقد تحدث أحد مسؤولي وزارة المالية في الأردن عن تجربته قائلاً: "باستخدام الأدوات المقدمة في الدورة، أصبحت تحليلاتنا متسقة مع أهداف المالية العامة وهو ما أدى إلى تعزيز ملحوظ في عمليات صناعة القرار. وقد قدمت الدورة إطاراً متماسكاً لتطبيق مبادئ استمرارية أوضاع المالية العامة واستخدام أدواتها."

المملكة المغربية

إصلاح قطاع الكهرباء في المغرب – النقل والطاقة والاستدامة – حماية الكوكب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (TESPP)

أقر المغرب عدة قوانين تهدف إلى تحرير قطاع الكهرباء وانفتاحه على مؤسسات القطاع الخاص، وتساهم في جذب الاستثمارات الخاصة بما في ذلك لإنتاج الطاقة المتجددة، وفي دعم جهود إزالة الكربون، وسد فجوة إنتاج الطاقة. كما أحرز المغرب تقدماً في استكمال الإطار القانوني لمعايير كفاءة الطاقة، الذي سيساهم في تحقيق أهداف استدامة الطاقة في البلاد بحلول عام 2030.

ناقشت دورة "النقل والطاقة والاستدامة – حماية الكوكب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، التي نظمها المركز بالاشتراك مع البنك الدولي، حلول كفاءة الطاقة في قطاعي الطاقة والنقل، كما تعرف المشاركون على أثر الإصلاحات في مجالي النقل والطاقة على البيئة. وقدمت الدورة رؤى حول السياسات والاستراتيجيات الفعالة لتنفيذ الحلول الخضراء الأكثر مراعاة للبيئة.

وقد عبر أحد المشاركين من المغرب عن رأيه قائلاً: "جعلتني هذه الدورة واعياً بالأثر البيئي الملموس لإصلاحات قطاع النقل، وقد أصبحت العوامل البيئية على قمة أولوياتي عند العمل على تقييم المشروعات، كما غيرت من أسلوبي في اتخاذ القرارات لتشمل الاستدامة باعتبارها عنصراً رئيسياً، ومكنتني من الدعوة إلى اعتماد الممارسات الخضراء المراعية للبيئة في عملي."

التكيف مع المناخ والتأهب في المغرب - الاقتصاد الكلي للتغير المناخي (MCC)

تقود وزارة الاقتصاد والمالية الجهود الرامية إلى تنسيق برامج المناخ بين مختلف الوزارات القطاعية في المغرب للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتحقيق الأهداف القُطرية للمناخ. وقد تم اعتماد تدابير لدمج الاعتبارات المناخية في أطر الموازنة، بما في ذلك فرض الضرائب الخضراء والإيقاف التدريجي للإعفاءات الضريبية والدعم. كما تم تضمين الاعتبارات المناخية في الشراء العام، في حين تهدف إصلاحات أخرى إلى زيادة مشاركة المؤسسات والشركات العامة في تحقيق الأهداف المناخية.

قدمت دورة الاقتصاد الكلي للتغير المناخي، التي نظمها المركز بالاشتراك مع معهد الصندوق لتنمية القدرات، لمحة عامة عن التكاليف الاقتصادية لتغير المناخ ومبادئه العلمية. وقد تناولت الدورة بالنقاش خيارات التكيف والتخفيف، بما في ذلك تسعير الكربون وإضفاء الطابع الأخضر على الاقتصاد، وحلل المشاركون التحديات والفرص للانتقال إلى نماذج اقتصادية مستدامة. ولهذه الدورة أهمية كبرى لتعزيز النقاشات المستنيرة المتعلقة بسياسات التكيف مع التغير المناخي.

وقد صرّح أحد المسؤولين الحكوميين من المغرب بأن: "حفزت الدورة المناقشات وأثارت فضولي بشأن قضايا المناخ. وقد قدمت إلى رؤسائي بعد عودتي إلى المغرب عرضاً حول النتائج التي توصلت، ودعوت إلى المزيد من المجهودات في هذا المجال، مع التركيز على أهمية التكيف مع التغير المناخي. وقد حفزتني هذه الدورة لمواصلة استكشاف هذا الموضوع الحيوي."

سلطنة عمان

إصلاح إدارة الضرائب في سلطنة عمان – السياسة والإدارة الضريبية: النظرية والتطبيق (TPAT)

تقوم سلطنة عمان بتنفيذ خطة إصلاح تهدف إلى تقليص الفجوة الضريبية على المدى المتوسط، وستركز مبدئياً على تعزيز تقديم المكلفين المسجلين لإقراراتهم وعلى امتثالهم من خلال بعض الإجراءات مثل الفواتير الإلكترونية لضريبة القيمة المضافة. كما ستشمل الجهود توسيع سجل المكلفين وتبسيط عملية إعداد الإقرارات للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي إجراءات حيوية لتحديث منظومة الإدارة الضريبية وتحسين عملية تحصيل الإيرادات.

تعمل دورة السياسة والإدارة الضريبية، التي نظمها المركز بالاشتراك مع إدارة شؤون المالية العامة في الصندوق، على تعميق فهم المشاركين للتحديات المتعلقة بنظم الضرائب وتغطي الأسس النظرية واستراتيجيات التنفيذ العملية المصممة حسب احتياجات المنطقة. وتضم الدورة جلسات التعلم من الأقران التي تشجع على مشاركة المعرفة وتبادل الخبرات بين البلدان.

وقد ذكر مسؤول في إدارة الضرائب في سلطنة عمان أن: "الدورة حسنت بشكل ملحوظ النهج الذي نتبعه في تحليل السياسة الضريبية. وقد اكتسبت معلومات قيمة حول الأساليب المنهجية لتقييم خيارات السياسات مما سمح لنا بتحقيق الاتساق بين الاستراتيجيات وواقع بلدنا الاقتصادي، كما مدتنا الدورة بالأساليب العملية لصناعة القرارات المستنيرة لتطبيق الإصلاحات الجارية."

وماذا بعد التدريب؟

الرقابة المصرفية المستندة إلى المخاطر (RBS)

تستهدف دورة "الرقابة المصرفية المستندة إلى المخاطر"، التي يقدمها المركز، تزويد المشاركين بالمهارات العملية في مجالات تقييم المخاطر والحوكمة والإدارة، كما تقدم الدورة التي تجمع بين المحاضرات ودراسات الحالة والجلسات التفاعلية إرشادات إلى المسؤولين حول عملية تقييم المخاطر التي تواجهها البنوك وتنفيذ التدابير الرقابية الفعالة.

الجمهورية العراقية

أكد أحد المشاركين من البنك المركزي العراقي استخدامه للمادة التدريبية لتحسين الممارسات التنظيمية الحالية، حيث قام باستخدام الأفكار المكتسبة من الدورة على وجه التحديد باقتراح تحسينات على مبادئ تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. وتؤكد هذه الشهادة على مساهمة دورة "الرقابة المصرفية المستندة إلى المخاطر" في تعزيز قدرات جهات الرقابة المصرفية العراقية بهدف تحسين الرقابة التنظيمية لديها.

دولة ليبيا

عند عودته إلى بلاده، نظم مدقق مالي من ديوان المحاسبة الليبي حلقة عمل لمشاركة مكتسباته المعرفية حول الرقابة المستندة إلى المخاطر وبدأ بتنظيم جلسات لتبادل الأفكار حول كيفية تحسين الرقابة على المؤسسات المالية الليبية. وأدت هذه الجهود إلى اعتماد استراتيجيات جديدة تركز على الرقابة الاستباقية وتعزيز إدارة المخاطر. بالتالي، لم تساهم هذه التجربة بتحسين مهارات المشارك فحسب، بل ألهمت أيضًا زملاءه، وعزّزت الالتزام الجماعي بوضع خارطة طريق لتعزيز الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي الليبي. وتسلط هذه الشهادة الضوء على أهمية التعلم المستمر والتعاون لصقل المعايير المالية في ليبيا.

الجمهورية العربية السورية

شارك مسؤول من مصرف سوريا المركزي تجربته في المركز قائلاً: "لقد أثّرت الدورة بشكل عميق على فهمي للرقابة المستندة إلى المخاطر، حيث وفّرت لي إطارًا شاملاً وأدوات عملية لهذا الغرض. وبدأتُ بالفعل بتطبيق هذه المعرفة لتعزيز تقييمات المخاطر، وتطوير الاستراتيجيات، وتحسين التواصل مع البنوك السورية." وتؤكد هذه الشهادة على دور دورة الرقابة المصرفية المستندة إلى المخاطر في تجهيز المسؤولين لتعزيز الاستقرار المالي وتنفيذ ممارسات رقابية فعالة.

الجمهورية اليمنية

تحدث مشارك من البنك المركزي اليمني عن تجربته قائلاً: "لقد ساهمت هذه الدورة في تعميق استيعابنا للرقابة واللوائح التنظيمية المصرفية وساعدتنا على الانتقال من منظور محدود إلى اعتماد نهج أكثر شمولاً، وبدأنا بالفعل في تنفيذ الاستراتيجيات الرئيسية التي شملها التدريب، بما في ذلك تعزيز إجراءات "اعرف عميلك" وإجراء تقييمات متعمقة للسلامة المالية للبنوك." وتسلط هذه الشهادة الضوء على مساهمة الدورة في تغيير النهج الذي يعتمده المسؤولون المصرفيون في المنطقة، مما مكنهم من اتخاذ خطوات استباقية لإدارة المخاطر وتعزيز صلابة القطاع المالي في اليمن.

تخطيط المالية العامة الكلية لصنّاع السياسات (MFP)

وفرت دورة تخطيط المالية العامة الكلية لصنّاع السياسات، التي نظّمها المركز بالتعاون مع مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (ميتاك)، منصة لكبار المسؤولين من العالم العربي للمشاركة في المناقشات الإستراتيجية حول سياسة المالية العامة الكلية. وركزت الدورة على التخطيط الاقتصادي وإدارة الأزمات وتكامل سياسات المالية العامة لدعم النمو المستدام. ومن خلال حلقات العمل التفاعلية ودراسات الحالة وتبادل الآراء بين النظراء، اكتسب المشاركون فهمًا شاملاً لمسائل السياسات العالمية والممارسات الفضلى لسياسة المالية العامة.

الجمهورية العراقية

كان للدورة أثر ملموس على عمل أحد المشاركين من البنك المركزي العراقي، حيث عززت مساهماته في إعداد التقرير الاقتصادي السنوي وتقرير السياسة النقدية للبنك المركزي، كما مكّنته الأفكار المكتسبة خلال الدورة من تقديم توصيات استراتيجية مستنيرة لصنّاع القرار. وتوضّح هذه الشهادة كيف عززت الدورة التدريبية القدرات الفنية للمسؤولين العراقيين، وزوّدتهم بأدوات تسمح لهم بصياغة سياسات اقتصادية سليمة تدعم النمو المستدام والاستقرار المالي في العراق.

الجمهورية اللبنانية

أطلعنا مشارك من لبنان على تجربته قائلاً: "ساهمت هذه الدورة في فتح آفاق جديدة على مستوى كل من التفكير الاستراتيجي والتطبيق العملي. فقد تعلّمنا كيف ننظر إلى الأزمات باعتبارها انتكاسات مؤقتة وطوّرنا مهارات إعداد التنبؤات للنظر إلى ما هو أبعد من هذه الأزمات. وشكّل التركيز على الحوكمة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحقيق التوازن بين سياسات المالية العامة إضافةً لا تقدّر بثمن لعملنا في معالجة التحديات المالية التي يواجهها لبنان." وتسلّط هذه الشهادة الضوء على التأثير الكبير لدورة تخطيط المالية العامة الكلية لصنّاع السياسات في تزويد صناع السياسات اللبنانيين بالأدوات اللازمة لتطوير سياسات مالية عامة متماسكة وقابلة للاستمرار. وقد مكّنت هذه الدورة المشاركين من اقتراح حلول مبتكرة للأزمات الاقتصادية، وتعزيز العقلية الاستراتيجية التي ستوجّه جهود لبنان نحو تحقيق الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

الجمهورية العربية السورية

شارك ثلاثة مسؤولين من مصرف سوريا المركزي تجربتهم معنا بعد الدورة، إذ عمدوا عند عودتهم إلى نشر المعرفة المكتسبة بين زملائهم واقترحوا توصيات لمعالجة التضخم المرتفع، ودعم القطاعين الصناعي والزراعي، وتعزيز إطار سياسة المالية العامة. كما مكّنت الأفكار المكتسبة من الدورة هؤلاء المسؤولين من صياغة حلول أفضل للتخفيف من التحديات المالية والاقتصادية التي تواجهها سوريا.

عدم المساواة بين الجنسين والاقتصاد الكلي (GM)

تسلط دورة عدم المساواة بين الجنسين والاقتصاد الكلي، التي ينظمها المركز، الضوء على الآثار الاقتصادية الكلية لعدم المساواة بين الجنسين وتقدم نظرة عامة حول تدابير السياسات التي تساهم في تمكين المرأة، بهدف مساعدة المشاركين على تطبيق المعرفة والمهارات المكتسبة لتحليل التحديات الرئيسية المتعلقة بالجنسين في بلدهم وصياغة برامج الإصلاح ذات الأولوية.

دولة الكويت

نجح المركز من خلال الدورة في استضافة مشارك يعاني من إعاقة بصرية. ولم يكتف هذا المشارك بالحضور والتفاعل بشكل كامل في الدورة باستخدام المواد والدعم المقدمين فحسب، بل برز دوره أيضًا كأحد المشاركين الأكثر تميّزًا.

وأدت مشاركة الزميل النشطة ومساهماته القيمة إلى إثراء المناقشات بشكل كبير، مما عاد بالمنفعة على جميع المشاركين. وتؤكد قصة النجاح هذه أهمية التعليم الشامل للجميع وتأثيره الإيجابي على التعلّم الجماعي.

وأخيرًا، أعرب المشارك عن رأيه قائلاً: "أعتقد أن هذا التدريب حول النوع الاجتماعي يوفر فهمًا عميقًا ومنظورًا أساسيًا للنساء في هذه المنطقة".

الترتيبات الإدارية

معايير الدعوة والمشاركة

- الـدورات التدريبية التي ينظمها مركز صنـدوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط موجهة لمسؤولي البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية.
- يتعين أن يكون المرشح موظفاً في جهاز حكومي مستوفي للشروط، ولا ينظر المركز في أي طلبات ترد من أشخاص يعملون لدى أجهزة غير حكومية، كالجامعات والنقابات العمالية والبنوك التجارية.
- **الإعلان عن الدورات التدريبية:** يقوم مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط بإرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى الأجهزة الحكومية الشريكة، يعلن فيها عن الدورات التدريبية المزمع تنظيمها ويدرج فيها الروابط الإلكترونية للتقديم.
- ينبغي على المتقدمين للحضور تقديم طلبات إلكترونية على الرابط المرسل الذي يضم جميع الدورات التدريبية التي ينظمها المركز من خلال نظام التقديم الإلكتروني لحضور التدريب (TAS). ويختار المتقدمون الدورة التي يريدون الانضمام إليها ثم يتبعون الإجراءات المنصوص عليها في الكتالوج الذكي لصندوق النقد الدولي لتقديم الطلبات عن طريق هذا النظام.

بالنسبة لدورات منظمة التجارة العالمية، تقوم المنظمة بنفسها بإرسال خطابات الدعوة للأجهزة الحكومية المؤهلة، وهي التي تقوم بإدارة الطلبات وبعملية اختيار المشاركين.

- الدورات الإلكترونية عبر الإنترنت: هي دورات مجانية ومفتوحة لجميع المسؤولين الحكوميين من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ولا توجد أي قيود على العدد المسموح به من المشاركين في تلك الدورات.

ترشيح المشاركين واختيارهم والجهات الراعية لهم

- يتعين على جميع مقدمي الطلبات/المرشحين تقديم نموذج ترشيح الجهة الراعية موقعاً ومختوماً من جهة العمل لإثبات حصول المرشح على تزكية رسمية من الجهة الحكومية وعلى موافقتها على حضوره الدورة.
- ينبغي على الجهات الراعية ترتيب مرشحيها من حيث الأولوية في حال ترشيح أكثر من شخص لحضور الدورة. وعلى هذه الجهات مراعاة الحرص الشديد على ترشيح المتقدمين المستوفين لمعايير الاختيار من حيث الخلفية الأكاديمية والعمل في وظائف يناسب مجالها موضوع الدورة. كما نحث الجهات المعنية على الاقتصار في الترشيح على المشاركين الذين ستستمر خدماتهم لحكوماتهم لمدة زمنية مناسبة بعد تلقي التدريب.
- ينبغي إيلاء الاهتمام لطلاقة المرشحين في لغة التدريس أو في لغة الترجمة الفورية، حيثما يجري توفيرها. تُقدَّم معظم الدورات التدريبية بالعربية أو الإنجليزية مع توفير الترجمة الفورية بينهما، إلا في حالات الـدورات المتخصصة التي تـدار باللغة الإنجليزية فقط بسبب طبيعتها الفنية، وفي هذه الحالة يكون إتقان اللغة الإنجليزية شرطاً للقبول في الدورة. وتُقدَّم بعض الدورات الرائدة باللغة العربية فقط.
- تُعطى الأولوية للمتقدمين الذين ترتبط مهام عملهم ارتباطاً وثيقاً بموضوع الدورة.
- يجب تقديم الطلبـات إلى المركز قبل الموعد النهائـي للتقديم الخاص بكل دورة.
- فريق بعثة التدريب المكلف بالدورة هو المسؤول عن الاختيار النهائي للمرشحين. وبمجرد اختيار المشاركيـن، ترسـل إليهـم معلومـات مفصلة عن الترتيبات الإدارية وغيرها من المعلومات المهمة.
- على المرشحين المقبولين للمشاركـة في الدورة الحصـول على إجازات مدفوعة الأجر لكامل فترة الدورة ويجب عدم تكليفهم بأي مهام أو واجبات أخرى طوال تلك الفترة.
- يتعين على المشاركين احترام المواعيد المحددة وحضور جميع الجلسات واستكمال التدريب. ويحتفظ المركز، بالتنسيق مع رئيس البعثة المسؤول عن الدورة، بحق حجب شهادة المشاركة من الدورة عن المشاركين الذين لا يلتزمون بهذه الشروط.

معايير القبول في حال حضور المرشح لدورات سابقة

- نظراً لقيود الطاقة الاستيعابية في المركز وارتفاع الطلب على التدريب في المنطقة، تراعى المشاركة في دورات سابقة عند النظر في قائمة المرشحين لكل دورة. يحدد المركز حالات الحضور المتعدد خلال فترة قصيرة أو المشاركات المتكررة في نفس الدورة، حيث تخضع هذه الطلبات للمراجعة المتأنية من رؤساء البعثات أثناء مرحلة اختيار المشاركين.

التأشيرات (سمات الدخول)

- يقوم مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط بتنظيم عملية اصدار تأشيرات الدخول إلى دولة الكويت لجميع المشاركين. وسيقوم منسق الدورة بالتواصل مع المرشحين المقبولين بعد اختيارهم للالتحاق بالدورة ليطلب منهم الوثائق اللازمة لإصدار التأشيرات الإلكترونية من قبل السلطات الكويتية.
- بعد إصدار التأشيرة، يتم إرسال نسخة منها عبر البريد الإلكتروني، ليستخدمها المشارك للصعود على متن الطائرة. وينبغي طباعة نسخة ورقية منها لتيسير الاطلاع عليها.
- على المشاركين المقبولين تحميل تطبيق الفيزا الالكترونية لوزارة الداخلية الكويتية لتيسير ترتيبات سفرهم.
- عند مغادرة الكويت، يجب على المشاركين الاحتفاظ بالنسخة الورقية المطبوعة من التأشيرة لتقديمها إلى سلطات المطار عند الطلب.

الرحلات الجوية

- يقدم مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط للمشاركين تذاكر سفر من وإلى الكويت في الدرجة الاقتصادية. ويتبع اختيار التذاكر مبدأ "أقل سعر متاح".
- يتولى المشاركون بمجرد استلامهم لخطابات القبول مسؤولية التواصل مع وكالة السفر التي يحددها المركز للترتيب لإصدار تذاكر سفرهم.
- يتحمل المشارك بعد قبوله لرحلة الطيران التي تقترحها وكالة السفر التي يحددها المركز مسؤولية أي تكاليف قد تنجم عن تغيير تذكرته.

الإقامة

- تكون الإقامة خلال فترة الدورة في فندق محلي الجاري التعامل معه.
- يغطي المركز تكاليف الإقامة في الفندق التي تشمل وجبة الإفطار. ويتحمل المشاركون كل التكاليف الإضافية الأخرى في الفندق، مثل الاتصالات الهاتفية، وخدمة الغرف، وغيرها.

بدل الإقامة اليومي

- يحصل كل مشارك قادم من خارج الكويت على بدل إقامة يومي لتغطية تكلفة العشاء وبعض النفقات العرضية. ويتحمل المركز تكلفة وجبتي الإفطار والغداء.
- قد لا يغطي بدل الإقامة كل التكاليف الإضافية، لذلك على المشاركين أن يكونوا مستعدين لدفع هذه النفقات من مواردهم الخاصة وحسب احتياجاتهم.

التأمين الصحي

- يقدم المركز للمشاركين القادمين من خارج الكويت تأميناً صحياً يغطي 95% من تكاليف الرعاية الصحية الأساسية والمستشفى.
- هذا التأمين لا يغطي التكاليف المُتكبدة نتيجة لحالة صحية يعاني منها المشارك قبل سفره إلى الكويت، مثل الحمل أو التحاليل الطبية العامة أو الفحوصات الطبية.
- يجب أن يكون المشاركون في صحة جيدة ولا يعانون من أمراض معدية أو من حالات صحية موجودة قبل سفرهم إلى الكويت من شأنها أن تعيق مشاركتهم بالكامل في الدورة.

الاتصـــال

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: www.cef.imf.org

للاستعلام أو الاستفسار، يرجى استخدام إحدى طرق الاتصال التالية:

الهاتف	الفاكس	البريد الإلكتروني	انستجرام
+965 2224 5050	+965 2224 5055	cefinfo@imf.org	@imfcef

للاستفسارات الأخرى، يرجى الاتصال بمدير المركز

د. باولو دروموند

مدير مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط

الهاتف	الفاكس	البريد الإلكتروني	العنوان
+965 2224 5103	+965 2224 5055	cefmgmt@imf.org	مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط السالمية، شارع سالم المبارك مجمع السيمفوني، الأدوار 9 و 10 دولة الكويت

للاتصال بالمقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي

السيد/ كريج سيفي

مساعد مدير – قسم إدارة العمليات، معهد تنمية القدرات

الهاتف	الفاكس	البريد الإلكتروني	العنوان
+1 202 623 6660	+1 202 623 6490	insinfo@imf.org	International Monetary Fund 700 19th Street, N.W. Washington, D.C. 20431 U.S.A.